

# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

**الجلسة ٧٥٨٨**

الجمعة، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيسة | السيد كيري/السيدة باور | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | الأردن | السيد جوده |
| | إسبانيا | السيد إيبانيث |
| | أنغولا | السيد دومينغوس أغوستو |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد وانغ يي |
| | فرنسا | السيد فابيوس |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيد كريفاس |
| | ماليزيا | السيدة أدنين |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هامند |
| | نيجيريا | السيدة أوغوو |
| | نيوزيلندا | السيد فان بوهيمن |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط



1543793 (A)








افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام وبالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن اليوم. فحضورهم هنا يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة اليوم.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أقول للجميع بأن من بيننا عدد من الوزراء الذين يرتبطون بمواعيد سفر وعليهم اللحاق برحلاتهم الجوية. فقد طال هذا الأمر أكثر قليلا مما كنا نعتقد، وأقدر تحلي الجميع بالصبر. ونحن في غاية الإمتنان لهم.

ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): بدأ النزاع السوري بمطالبات شعبية سلمية للتغيير السياسي، غير أنه سرعان ما تأثر بانقسامات داخلية وإقليمية ودولية، بما في ذلك في هذا المجلس. وبعد ما يقرب من خمس سنوات، ها نحن نرى بلدا مدمرا والملايين من سكانه ينتشرون في أنحاء العالم ودوامة من التطرف والطائفية تشكل تحديات للأمن الإقليمي والعالمي.

ولذا فإننا نرحب بالمبادرة الفائقة الأهمية للفريق الدولي لدعم سورية. وأشيد على وجه الخصوص بالحنكة السياسية لكل من وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري ووزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي لافروف. كما أرحب بمشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن في هذه الجلسة. وبوصفه أول قرار يركز على المسار السياسي لحل الأزمة، فإنه يمثل خطوة هامة جدا يجب أن نستفيد منها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوزراء على قيادتهم العظيمة وعلى مشاركتهم في هذه الجلسة.

في الاجتماعين اللذين عقدا مؤخرا في فيينا، قدم الفريق الدولي لدعم سورية طلبين رئيسيين للأمم المتحدة: أولا، عقد مفاوضات رسمية في كانون الثاني/يناير بين ممثلي الحكومة والمعارضة السورية، بقيادة السوريين تركز على عملية الانتقال؛ ثانيا، في نفس الوقت، تحديد متطلبات وطرائق وقف لإطلاق النار في كامل البلد. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بهاتين المهمتين الهامتين.

ونرحب باجتماع الرياض الذي ضم مجموعة واسعة من أطياف المعارضة السورية. وإذ يُعدّ وفدا الحكومة والمعارضة عدهما، تتأهب الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات السورية الداخلية التي توسط فيها مبعوثي الخاص ستيفان دي ميستورا. وعلى النحو المنصوص عليه في بيان جنيف (S/2011/560، المرفق)، يجب على الأطراف كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في هذه المحادثات.

وقد حثثت هذا الصباح، الفريق الدولي لدعم سورية على ممارسة ما يلزم من ضغط على الأطراف السورية على الفور لتنفيذ تدابير بناء الثقة التالية: أولا، وقف الاستخدام العشوائي للأسلحة ضد المدنيين، لا سيما البراميل المتفجرة، التي تواصلت بالرغم من تعهد الحكومة بالامتناع عن هذه الاعتداءات؛ ثانيا، السماح غير المشروط ودون عرقلة لوصول قوافل المعونة - فقد أرغم عشرات الآلاف من السكان في المناطق المحاصرة على الاعتماد على الأعشاب والحشائش لكي يظلوا على قيد

الحياة، وهذا أمر شنيع؛ وثالثا، وقف الهجمات على المرافق الطبية والتعليمية ورفع جميع القيود المفروضة على الإمدادات الطبية والجراحية من قبل قوافل المساعدة الإنسانية؛ ورابعا، الإفراج عن جميع المحتجزين – فالتقارير تشير إلى أن الأسرى يواجهون التعذيب وظروفا وحشية.

لقد مضى ما يقرب من عامين على مؤتمر جنيف الثاني. وقد عانى شعب سورية بما فيه الكفاية. وأدعوهم إلى إظهار الرؤية والقيادة في التغلب على خلافاتهم. فقد ظهرت فرصة عابرة للسلام. ويقتضي الواجب اغتنامها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أن الكل هنا يجمع على توجيه الشكر إلى الأمين العام على قيادته وعلى جميع أشكال المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/996، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

أبدأ بتوجيه الشكر لبقية الأعضاء الدائمين الذين تعاونوا على إعداد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبذلوا جهودا هذا الصباح مع بقية زملائنا لجمعنا هنا بعد الظهر، بالإضافة إلى ألمانيا من الدول غير الأعضاء، التي نمتن كثيرا لمشاركتها.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على اجتماعهم في هذه الساعة المتأخرة. وأشكر الأمين العام بان كي – مون والمبعوث الخاص دي ميستورا، بصفة خاصة، على قيادتهما والتزامهما. وأشكر أيضا وزير الخارجية لافروف على تعاونه وجهوده في سياق مؤتمري فيينا كليهما لإصدار بياني مؤتمري فيينا، اللذين أدرجا في القرار اللذي تم اتخاذه اليوم.

يبعث المجلس باتخاذه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) اليوم، برسالة واضحة إلى جميع الأطراف المعنية بأن الوقت قد حان الآن لوقف أعمال القتل في سورية ووضع الأسس لحكومة يمكن أن يدعمها الشعب الذي طالت معاناته في تلك الأرض المسحوقة. وبعد أربع سنوات ونصف السنة من الحرب، هذه هي المرة الأولى التي استطعنا فيها أن نجتمع في الأمم المتحدة في مجلس الأمن لالتماس سبيل يمضي بنا إلى الأمام. وخلال ذلك الوقت، قتل أو جرح واحد من بين كل ٢٠ سوري؛ وأصبح واحد من بين كل خمسة لاجئين؛ وشرد نصفهم. وقد انخفض متوسط الأجل المتوقع في سورية بـ ٢٠ عاماً.

فنحن بحاجة إلى عكس هذا المسار. وهذا هو هدف المجلس هنا بعد ظهر هذا اليوم: لوضع حد للقصف العشوائي، ولأعمال الإرهاب والتعذيب وإراقة الدماء. ومهمتنا المشتركة هي إيجاد طريقة لتحقيق ذلك.

ودعما لهذا الهدف، حدد الرئيس أوباما ثلاثة أهداف مترابطة لبلدي.

الأول، دعم أصدقائنا والتأكد من أن حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا لا تنتشر خارج

حدودها. لهذا السبب، نقدّم مساعدات إنسانية قياسية، ولهذا السبب نفعل المزيد من أجل مساعدة جيران سوريا على تعزيز قدرتهم في سبيل حماية أراضيهم والدفاع عنها ضد التهديدات الخارجية.

ثانيا، إننا عازمون، مع تحالفنا وشركائه، على تدمير التنظيم الإرهابي المعروف باسم داعش وإلحاق الهزيمة به. وفي نصف العام الماضي، عملت قوات التحالف وشركائه مع القوات العراقية على تحرير تكريت، وتحرير سنجار، وإزالة القادة الإرهابيين من ساحة المعركة، وقطع خطوط إمداد الإرهابيين، وضرب منشآتهم النفطية، وحرمان تنظيم داعش أكثر فأكثر من الأراضي التي كان يسيطر عليها. ونحن نكثف الضغط الآن، ونساعد شركاءنا العراقيين على استعادة معظم الرمادي، ونقلّص طرق الإمداد في الموصل، وندفع باتجاه شمال سوريا، ونساعد شركاءنا على طول الحدود العراقية – السورية وفي الجهود التي يبذلونها من أجل التجنيد والدعاية. علاوة على ذلك، وكما يتضح من اجتماع وزراء المالية الذي انعقد هنا في هذه القاعة بالذات يوم أمس (انظر S/PV.7587)، فإننا نضاعف جهودنا الرامية إلى قطع تنظيم داعش عن مصادر الإيرادات التي تدعم فساده وإجرامه.

ولكن الحقيقة هي أن شيئا لن يزيد من توطيد الجهود لتعزيز مكافحة الإرهابيين أكثر من عملية دبلوماسية مدعومة على نطاق واسع تعطي الشعب السوري خيارا حقيقيا – خيار ليس بين الأسد وتنظيم داعش، ولكن بين الحرب والسلام، بين التطرف العنيف ومركز سياسي يحظى حديثا بالسلطة. لهذا السبب، انضممنا إلى العديد من الممثلين هنا اليوم دعما لمبادرة دبلوماسية عاجلة. وقد أعادت البلدان التأكيد مرارا وتكرارا – ليس على هذه الطاولة اليوم فحسب، ولكن في عدد لا يحصى من الاجتماعات التي انعقدت في أنحاء مختلفة من العالم – على فكرة أنه يتعين أن تكون هناك تسوية سياسية. حسنا، هذا هو الاختبار. لهذا السبب، نحن نشارك هنا في محاولة أوسع نطاقا وأكثر توجها نحو العمل من أي وقت مضى تتعلق بسوريا لعزل الإرهابيين، ووضع سوريا على الطريق المفضية إلى المرحلة الانتقالية السياسية التي يتوخاها بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) والتي يتبناها الآن المجتمع الدولي في قرار لمجلس الأمن.

ومثلما يبيّن عمل المجلس اليوم، لقد أحرزنا تقدما هاما في الأسابيع الأخيرة – التقدم الذي ينبغي أن يوفر لنا جميع الأسباب المشجعة الجديدة. وخلال الشهر الماضي في فيينا، اتفقت الولايات المتحدة مع أعضاء آخرين من الفريق الدولي لدعم سوريا على سلسلة من الخطوات لوقف الترف في سوريا، والمضي قدما بعملية انتقالية سياسية، وعزل الإرهابيين، ومساعدة الشعب السوري ليتمكن من البدء بإعادة بناء بلده.

وخلال الأسبوع الماضي في الرياض، وبدعم جلالة الملك سلمان وحكومته، اجتمع جزء كبير من ممثلي المعارضة السورية لتشكيل لجنة عليا للمفاوضات. وبموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذ اليوم، فإن الغرض من تلك المفاوضات بين المعارضة المسؤولة والحكومة هو تيسير عملية انتقالية داخل سوريا تؤدي إلى إرساء حكم موثوق به، وشامل للجميع، وغير طائفي في غضون ستة أشهر. ومن شأن هذه العملية أن تؤدي إلى وضع دستور جديد وترتيبات جديدة لإجراء انتخابات تحت إشراف دولي في غضون ١٨ شهرا. وأود أن أضيف أن عملية جنيف لم تتضمن هذه التواريخ على الاطلاق. فعملية فيينا وبيان فيينا هما اللذان أسفرا عن الأفق الزمني ٦ أشهر و ١٨ شهرا، وعملية فيينا هي التي أيدت أيضا مفهوم وقف إطلاق النار، ومجموعة من المبادئ والقيم المتعلقة بالشكل الجديد الذي يمكن أن تتخذه سوريا، حسب توجهات السوريين لأجل السوريين. ويحدونا الأمل أن يجري تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، باستثناء مع تنظيم

داعش وجبهة النصرة، وأي جماعة أخرى قد نقرر تسميتها في وقت من الأوقات.

وأود أن أختم بالقول إنه لا تساورنا الأوهام حيال العقبات القائمة. فمن الواضح أنه ما زالت هناك خلافات حادة داخل المجتمع الدولي، ولا سيما حول مستقبل الرئيس الأسد. وقد أكدنا منذ البداية أنه إذا أريد للعملية أن تنجح، فيتعين على رجال ونساء سوريا أن يقودوها، ويصوغوها، ويقرروها، وينفذوها. لا يمكن فرضها من الخارج، ونحن لا نسعى إلى القيام بذلك. ولكننا شهدنا أيضا في الأسابيع الأخيرة – في فيينا وباريس وغيرهما من العواصم، ومرة أخرى هنا اليوم في نيويورك – درجة لم يسبق لها مثيل من الاتفاق على الحاجة إلى التفاوض بشأن هذا التحول السياسي، وهزيمة تنظيم داعش، ومن ثم، في الواقع، انتهاء الحرب. والقرار الذي اتخذناه للتو يعدّ معلما هاما لأنه ينص على مفاهيم معينة ذات أطر زمنية محددة. وبناء على ذلك، نحن بحاجة إلى العمل الجاد معا بغية مساعدة هذه المحادثات السياسية في المضي قدما، والإعداد لوقف إطلاق النار، وتشجيع جميع الأطراف في سوريا على المشاركة بحسن نية.

واسمحوا لي بمجرد التأكيد على الضرورة الملحة التي تتصف بها مهمتنا. وعلى غرار العديد من الممثلين هنا، التقيت لاجئين داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. والتقيت ناجين مثلما فعل آخرون في هذه القاعة. واجتمعت مع مقدمي الرعاية بما يمتلكون من قدرات. واجتمعت مع العديد من الأشخاص الموجودين في الخطوط الأمامية لهذا الصراع. لقد تكلمت مع نساء ناضلن من أجل الحفاظ على أسرهن، بالرغم من الخطر الدائم، والبرد القارس، ونقص الغذاء، والأخطار الكبيرة. سمعت قصصا تقشعر لها الا بدان من أطباء وعاملين في مجال الإغاثة يعالجون الصدمات النفسية الإنسانية في كل يوم – شهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة، والآن في السنة الخامسة.

وأعي كما يعي الجميع في هذه القاعة، الفظائع التي ارتكبت وترتكب، حتى ونحن نجلس هنا بعد ظهر هذا اليوم، ضد مدنيين أبرياء في كثير من الأحيان.

وبالتطلع إلى المستقبل، نعلم أنه لا يمكن أبدا السماح لتنظيم داعش بأن يسيطر على سوريا، حيث لدينا واجب عالمي هنا لا يستلزم القضاء على كيان إرهابي فحسب، ولكن أيضا وضع حد للحرب الأهلية وإعادة الشرعية إلى حكم سوريا. والرئيس الأسد، في رأينا – الذي لا يتشاطره الجميع، ولكن حسبما يعتقد معظم الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سوريا – فقدَ القدرة على توحيد البلد، وتوفير المصداقية الأخلاقية لتولي زمام الحكم في المستقبل. لذا أقول فحسب، ليس كمسألة أيديولوجية أو مسألة اختيار، بل مجرد مسألة واقعية وحقيقة نظرا للوضع على أرض الواقع، إنه إذا أريد للحرب أن تنتهي، لا بد للشعب السوري أن يتفق على بديل ليكون الحاكم. فهذا المنطق لا سبيل إلى دحضه، وهو يشكل مبدأ توحيديا لدى معظم الناس في الجهود التي نبذلها للسير قدما.

إن أمامنا شوطا طويلا يتعين أن نقطعه – وقد يقول البعض أميالا – ولكن الحقيقة هي أنه، في الشهرين الماضيين، انتقلنا من المراوحة مكاننا – من عملية غير موجودة، إلى عقد ثلاثة اجتماعات منفصلة للفريق الدولي لدعم سوريا، والآن تأمين كفالة مجلس الأمن لهذه العملية. لقد اتفقنا على خطة عمل، وتصويت المجلس اليوم يشكل دعما هاما على طريق التوصل إلى تسوية سياسية. وهو يمثّل بخاصة خطوة هامة لأنه يؤكد من جديد تأييد هذه الهيئة لبيان جنيف بشأن هيئة ادارية انتقالية ذات سلطة تنفيذية كاملة، ويدعم أيضا التقدم الذي حققناه في فيينا وبياناتنا التي تتعلق بجدول زمني للمرحلة الانتقالية، والانتخابات ومعايير تلك الانتخابات – أعلى المعايير تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إجراء انتخابات حرة، وعادلة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة. وهو يأتي بالقيم

والمبادئ الأساسية التي يمكنها أن توجه تشكيل سوريا من السوريين لأجل السوريين.

فلنشرع في العمل بثقة من هنا، عازمين على وضع حد لهذه الحرب، والقضاء على التهديد الإرهابي، وتمكين شعب سوريا من العودة إلى دياره بأمان.

استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جون كيري على مبادرته إلى عقد الاجتماع الثالث للفريق الدولي لدعم سوريا اليوم في نيويورك، الذي جمعنا هنا في هذه القاعة.

إن هذا الاجتماع للفريق الدولي لدعم سوريا يبرز التزام جميع المشاركين فيه بعملية فيينا. والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه للتو، يؤيد البيانين الصادرين عن الفريق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المضي قدما لتنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وهو أيضاً يؤكد بوضوح، أولاً، أنَّ تلك الوثائق الثلاث تشكِّل المنطلق الوحيد لحل الأزمة الدموية في سوريا، وثانياً، أنَّ صيغة فيينا هي الوحيدة التي توحِّد جميع الأطراف الخارجية المؤثرة، وهي بالتالي القادرة على تهيئة الظروف الخارجية اللازمة للتوصل إلى تسوية مستدامة وعادلة، عبْر المفاوضات بين حكومة الجمهورية العربية السورية والطيف الكامل للمعارضة. وقرار اليوم يُرسي السلطة القانونية الدولية للعمل الجماعي المتمثل في التحضير لعقد تلك المفاوضات برعاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. وهو يؤكد أنه لا يمكن إنهاء المعاناة الرهيبة التي يكابدها الشعب السوري إلاَّ من خلال حوار شامل للجميع يُنظِّم برضى السوريين أنفسهم.

وفي الوقت نفسه، يؤكد القرار على المبادئ الأساسية للتسويات السلمية، وهي أنَّ سورية يجب أن تبقى دولة موحَّدة وعلمانية ومتعددة الطوائف والأعراق، وأن تصبح مكانا يجد فيه كل قطاع من السكان الترحيب والأمان، وعلى أن الشعب السوري وحده هو صاحب الحق في تقرير مستقبله. وهذا رد واضح على المحاولات الخارجية لفرْض حلول لمسائل شتى على السوريين، بما في ذلك مصير رئيسهم. وهذا بالتحديد هو النهج المُكرس في بيان جنيف ووثائق الفريق الدولي لدعم سورية وقرار اليوم.

لكننا جميعاً متَّحدون في اتفاقنا على أنه ليس هناك مكان للإرهابيين، أيّاً كان انتماؤهم، على طاولة المفاوضات، أو للذين يعترفون بإمكانية حلٍّ النزاع عسكريا. ومن شأن تصويت المجلس بالإجماع اليوم أن يفتح مساراً لإنشاء جبهة عريضة ضد الإرهاب على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وبدعم من جميع الذين يرفضون الإرهاب على الكوكب، بما يشمل الجيش السوري والمتطوعين الأكراد والمعارَضة السورية الوطنية المسلحة. وقد ساهمت عناصر من القوات الجوية الروسية في الجهود لإنجاز هذه المَهمَّة استجابة لدعوة من الحكومة الشرعية للجمهورية العربية السورية. ونتوقع أن يؤدي قرار الأمس ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي اقترحته روسيا والولايات المتحدة، دوراً رئيسياً في هذا الجهد، بهدف تشديد الضوابط لمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والإرهابيين الآخرين عن طريق قطع قنوات تمويلهم، عبْر منعهم، بصورة رئيسية، من الاتجار غير المشروع بالنفط. ومكافحة الإرهاب يجب أن تكون متَّسقة وثابتة، سواء في سورية أو في أماكن أخرى. ومحاولات تصنيف الإرهابيين إلى مجموعات جيدة وأخرى سيئة غير مقبولة.

إنَّ قرار اليوم يؤكد أيضاً ضرورة تزويد الشعب السوري بالمعونة الإنسانية، التي تُنفَّذ مع الامتثال الصارم للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المكرَّسة في القرارات ذات الصلة

للجمعية العامة ومجلس الأمن، بما يشمل مبدأ رضى حكومة البلد المضيف. ومن المهم أنَّ مجلس الأمن قد أكَّد مجدداً اليوم ضرورة احترام سيادة الجمهورية العربية السورية.

والقرار المُتخذ اليوم يعزز مراقبة مجلس الأمن لتنفيذ اتفاقات فيينا، بمساعدة الفريق الدولي لدعم سورية. والأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد دي ميستورا، سيؤديان دوراً رئيسياً في تنظيم ودعم العملية التفاوضية، بالاستناد إلى نتائج الاجتماعات مع المعارضة السورية، بما فيها تلك الجاري عقْدها في موسكو والقاهرة والرياض ودمشق والحسكة وأماكن أخرى. وإننا نعتمد على التوصيات المتوازنة لأمانة المجلس بشأن الخطوات الأساسية المُزمَع اتخاذها بخصوص جميع البنود المتَّفق عليها في فيينا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّ زملاءنا في فريق عمل دي ميستورا سيُقاربون تلك المَهمَّة بمسؤولية وحيادية، دون الخضوع للمحاولات المحتمَلة لممارسة ضغط عليهم من جانب أو آخر، وأنهم سيسترشدون حصراً بمَهمَّة المساهمة في عملية التوصل إلى اتفاق مقبول بصورة متبادَلة بين الحكومة والمعارضة، كما يقتضي قرار اليوم.

ومع إتمام تلك التوصيات، سنكون جاهزين، بصفتنا رؤساء مشاركين للفريق الدولي لدعم سورية مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، لعقْد اجتماع آخر لصياغة توافق آراء مستند إلى الخطوات المقبلة المُزمَع اتخاذها لتشجيع التوصل إلى تسوية في سورية. وإذ نشرع في القيام بالمهمة التي تنتظرنا، فإننا نحثّ جميع زملائنا على ألاَّ ينجرفوا وراء الخطاب الأيديولوجي وأن يتجنَّبوا التحريض على النزاع الطائفي المُهلِك وأن يعملوا بصورة عملية كي يحققوا في المقام الأول هدف مكافحة الإرهاب العنيف وإنهاء النزاع عبْر تسوية سياسية. إذ ليس هناك بديل لهذا النهج إذا أردنا حقاً أن نضع مصالح الشعب والحكومة السوريين قبل الطموحات الجغرافية السياسية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لافروف على بيانه وقيادته بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية.

**السيد جودة** (الأردن): أرغب بداية في أن أتقدم بالشكر لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي ترأس بلاده هذا المجلس لهذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر له أيضاً على عقد هذا الاجتماع الوزاري الهام الذي يأتي استكمالاً للعمل الدولي المشترَك والجادِّ والهادف إلى إنهاء الأزمة السورية ووقف معاناة الشعب السوري الشقيق.

يشكِّل اجتماعنا اليوم محطة رئيسة في الاستجابة الدولية للأوضاع في سورية. فلقد حرِصت الأطراف الإقليمية والدولية خلال الشهور الماضية على تكثيف جهودها الدبلوماسية، للتوصُّل إلى تفاهم مشترك حول سبُل تحقيق الحلّ السياسي للأزمة المأساوية في سورية، المستعرة منذ خمس سنوات، والتي ألقت بتبعاتها الخطيرة على المنطقة والعالم بأسره، ولا سيما في ما يتعلق بشقِّها الإنساني، وخصوصاً ذلك المتعلق بالنزوح الداخلي واللجوء الخارجي للملايين من السوريين، وبالبُعد الأمني الناجم عن تمدُّد عصابة داعش الإرهابية وكيانات وأشخاص مرتبطين بها،وجبهة النصرة وغيرها من العصابات الإرهابية والمتطرفة.

ولقد أفضت الجهود الدولية المقدَّرة إلى إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية، وهنا، أودّ أن أتقدم بالشكر لوزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، على جهودهما في تحقيق هذا المسار الذي من شأنه، بإذن الله تعالى، أن يحقق ويطبِّق الحلَّ السياسي الذي نصبو إليه في سورية. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد ستافان دي ميستورا، على جهوده السابقة واللاحقة. ونؤكد على ضرورة استمرار عمل هذا الفريق لضمان انتقالٍ سياسي في سورية، استناداً إلى بيان جنيف (S/2012/522، المُرفق)

المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه، والبيانات الصادرة عن فريق الدعم في اجتماعاته الثلاثة التي عُقِدت في فيينا، ثمَّ في نيويورك اليوم، وإلى مضامين القرار (٢٢٥٤) (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس اليوم، والذي يُعتبَر قرارا تاريخيا يمهِّد الطريق لتطبيق هذا الحلِّ السياسي الذي نأمل أن يُنهي الأزمة السياسية التي تعيشها سورية وشعبها العريق.

ويتعيَّن عليَّ في هذا المقام أن أُعبِّر عن تقديرنا لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة، واستضافتها لمؤتمر المعارضة السورية في الرياض مؤخراً، توطئة لإطلاق المفاوضات السياسية التي نأمل أن تُفضي إلى إنجاز هذا الحل السياسي، وعن تقديرنا لكل الدول التي عملت بدأب في هذا المجال أيضاً. وأشير أيضا إلى أننا، في المملكة الأردنية الهاشمية، قد قُمْنا بدورنا الذي طُلِب منَّا، ووافقنا على القيام به، من خلال الشروع في عملية تنسيقية بين الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية بهدف الوصول إلى فهم مشترك حول المجموعات والأفراد الذين قد يُصنَّفون بالإرهابيين، حيث تمَّ تقديم إيجازٍ اليوم لدول هذا الفريق حول هذا العمل التنسيقي الذي طُلِب منا، وتمَّ الشرح في ما يخصّ إجماع الدول حول بعض المنظمات الإرهابية وتحديد المجموعات التي لا يوجد توافق حولها، بهدف الحوار والتشاور حول تصنيفها في المستقبل. وأعتقد أنَّ الفريق هو الذي سيقرر بمجمله آلية الخطوات القادمة في هذا المجال.

لقد قلنا في المملكةِ الاردنيةِ الهاشميةِ، ومنذُ بدايةِ الأزمةِ في سوريةِ، بأن الحلَ الوحيدَ لهذهِ الأزمةِ هو الحلُ السياسيُ الشامل، وكان موقفُنا، بقيادةِ جلالة الملك عبد اللهِ الثاني ابن الحسين ثابتاً وواضحاً في التشديدِ على وجوبِ العملِ على إنجازِ هذا الحلِ السياسي الشاملِ دونَ إبطاءْ. وما زال هذا هو موقفُنا، وهذهِ هي قناعتُنا. ولا نرى سبيلاً لاستعادةِ الأوضاعِ الطبيعيةِ في سوريةِ، ولترميم نسيجِ سورية المجتمعي، وصونَ وحدة سورية الترابيةِ واستقلالها السياسي، إلا من خلالِ هذا الحل السياسي. ولا نرى فاعليةً ممكنةً في مواجهةِ ودحرِ الإرهابِ والتطرفِ وعصاباتِ داعشَ وما شابَهَها واستئصالها من سورية، وغير سورية، مُتحققةً إلا عبرَ بوابةِ هذا الحلِ السياسي الشامل الذي يلتقي عليه كلُ السوريين، والذي يجبُ أن نُساندَهمْ ونُساعدهمْ على إنجازهِ وتحقيقهِ إنقاذاً لسورية واستعادةً للأمنِ والسلمِ الإقليمي والدولي.

إن اتخاذ مجلس الأمن لقرارِ اليوم، سيعطي الزخمَ المطلوبِ لتحقيقِ الحلِ السياسي للأزمةِ في سورية الذي يرتكزُ على مفاهيم وعلى وثيقةِ جنيف ١ كإطار سياسي شامل والبياناتِ الصادرةِ عن مجموعةِ دعمِ سورية، والبدءِ الفعلي في مسارٍ مُستدامٍ وواضحٍ للحلِ السياسي يَتبناهُ القرارْ، ويُحددُ سقوفاً زمنيةً لمحطاتهِ المُختلفةْ، وآلياتٍ تَحقق من أداءِ الاستحقاقات، ووسائلَ مراجعة، ويؤسسُ لوقفٍ شاملٍ لإطلاقِ النارْ، يَستثني فقط الأرهاب وعصابةَ داعشْ والنُصرة ومثيلاتِها من عصاباتِ الإرهابْ، ويُؤدي إلى تركيزِ وتنسيقِ الجُهدِ الدُولي في مُحاربة داعشْ وعصاباتِ الإرهابِ الأخرى ودحرِها في سورية وفي العالم.

وموقفنا في الأردن من الإرهاب ومن الفكر المتطرف واضح وثابت وجلي. فنحن في طليعة هذا الجهد الدولي لمحاربة ودحر هذا الإرهاب وهذا الفكر المتطرف، هذا الإرهاب الذي يشوه صورة ديننا الحنيف، الإسلام العظيم ورسالته السمحة الوسطية، ورسالته المعتدلة، وكل من يحاول أن يرتكب الجرائم باسم هذا الدين العظيم، هو من هذا الدين براء.

ويتعينُ على جميعِ الأطرافِ السورية أن ترقى إلى مستوى تضحياتِ وتطلعاتِ الشعبِ السوري المشروعةْ، وأن تعملَ لإنجازِ الحلِ السياسي الشامل، الذي من شأنِ تحقيقه أن يعيدَ الأمنَ والاستقرارَ والوئامَ إلى سورية، وأن يُفضي إلى اجتثاثِ الإرهابِ منها، وتداعياته حول العالم، ويؤسسُ إلى إعادةِ إعمار

سورية الآمنة والمطمئنة والتعددية، ويسمحُ بالعودةِ الطوعية للاجئينَ والنازحينَ السوريين إلى بلادِهِمْ ومناطقِهِمْ. ويتعينُ على المجتمعِ الدولي عُموما، وعلى هذا المجلسِ بوجه خاص أن لا يسمحَ بإعاقةِ الحلِ السياسي الشامل هذا أو بإفشاله – لا قدر الله – وأن يتخذَ التدابيرَ الفعّالةَ الكفيلةَ بمنع تعطيلِ أو تأخيرِ إنجازه لأن العواقبَ المُترتبةَ على الفشلِ أو الإعاقة كبيرةٌ وخطيرةٌ للغايةْ. ورَأينا كلُنا رؤى العينِ دلائلَ قاطعةً على المخاطرِ التي ترتبت على غيابِ الأفقِ والحلِ السياسيين.

يجب أن يُحفّزَ الزخمُ المُحرزُ اليوم، المجتمعَ الدولي على مضاعفةِ جهودهِ في التعاملِ مع أزمةِ اللجوءِ السوري، أكبرَ وأقسى الكوارثِ الإنسانيةِ في عالمنا المعاصرْ، وعلى مساعدةِ دُولِ الجوارِ السوري المُضيفة للاجئين، وأخص بالذكر بلدي الأردن، في مواجهةِ التداعياتِ الخطيرةِ لهذه الأزمة. فقد بلغ عددُ المواطنينَ السوريين في الأردنِّ وَحْدَه نحوَ مليونَ وأربع مئة ألف مواطن منتشرينَ في مختلفِ مناطقِ المملكةِ علماً بأن ٩ في المائة فقط من اللاجئين السوريين يعيشونَ في المخيماتْ.

ولقد أصبح الأردنُ المحدودُ بمواردِه، ثاني أكبرَ مستضيفٍ للاجئين في العالم، وثاني أكبرَ مستضيفٍ للاجئين السوريين مقارنةً بعددِ السكان، ولقد زادَ ذلكَ كما تعلمونَ جميعاً من الضغطِ على القطاعاتِ الرئيسيةِ كالصحةِ والتعليمِ والأمنِ والطاقة والنقلِ وسوقِ العملِ، واستنزفَ مكوناتِ البنى التحتية، مما يُكبدُ الخزينةَ العامةَ في الأردنِ تكاليفَ ضخمةً في وقتٍ يواجهُ فيه بلدي أصلاً تحديات اقتصادية كبيرة نتيجةً للأوضاعِ الإقليميةِ المُضطربة.

لقد فتحَ الأردنُ وشعبهُ الطيبُ الأصيلُ بيوتَهم للاجئينَ من مُختلفِ أنحاءِ المنطقةِ وخاصة الأخوة والأخوات السوريين، وتقاسمنا مَعهُم مواردنا المَحدودة أصلا. وباشرنا بالنيابةِ عن الإنسانيةِ جَمعاءْ واجبَنا في استضافتِهم ورعايتِهم، وسوفَ نَستمرُ في هذا النهجِ المِضيافِ الذي نَفتخرُ به، ويرتكز إلى مبادئنا، وكرستهُ قيادتنا الهاشميةْ، إلا أنهُ يتعينُ على العالمِ بأسرهِ أن يتحمل معنا هذا العبءِ، وخاصة أننا نقوم بهذا الواجب الإنساني نيابة عن الإنسانية، وأن يساعدنا في تحمل هذا العبء، والعملِ مَعنا وفقَ خطةِ الاستجابة التي أعدتها الحكومةُ الأردنية لضمانِ مستقبلٍ معقولٍ للأفرادِ الذينَ تأثرت حياتُهم بهذه الأزمةِ الرهيبةْ، سواءٌ داخلَ مجتمعِ اللاجئين أو المجتمعاتِ المُضيفة. ونتطلعُ في هذا الصددْ لانعقادِ مؤتمرٍ لندن مطلعَ العامِ المُقبلْ، وندعو الدولَ للمشاركةِ فيه بفاعلية وقناعة وحس المبادرة.

إننا اليومَ أمامَ فرصةٍ حقيقيةٍ يجبُ أن لا تَضيعَ للسيرِ باتجاهٍ واثقِ الخطى نحوَ إنجازِ الحلِ السياسي الذي يرضى عنهُ كل السوريين، ويُؤدي إلى إعادةِ الإستقرارِ والأمنِ إلى سورية ويحققُ طموحاتِ أهلها بالانتقالِ إلى واقعٍ جديد، يَصوغونَه هُم جَميعا ويَكفلُ وحدَةَ بلادهم ويصونُ سيادتَها ويُمكننا من دحرِ الإرهابِ والتطرفِ بالشراكةِ الفاعلةِ والمُنسقةِ معهم. وأناشد من على هذا المنبرِ كلَّ السوريين والعالمَ بأسره أن ننتهز هذهِ الفرصةَ الحقيقةَ قبلَ أن يُدركنا الوقت.

قد تكون مداخلتي هذه أمام هذا المجلس الموقر، هي الأخيرة لي خلال عضويه الأردن الحالية في مجلس الأمن، حيث تنتهي مدة عضويتنا هذه غير الدائمة بعد أيام معدودة. وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لأعضاءِ المجلسِ جميعا، عن الشكرِ والتقديرِ والعرفانِ على التعاونِ الذي لقيناه منهمْ خلالَ مُدةِ عضويتنا غير الدائمة التي بدأت بداية عام ٢٠١٤. وأعرب عن التقديرِ للدولِ الأعضاءِ في منظمةِ الأممِ المتحدةِ على الثقةِ التي أولتْها للأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بانتخابنا لهذهِ العضويةِ غيرِ الدائمةِ في المجلسْ، الأردن المؤمن بميثاق الأمم المتحدة والملتزم به، وكلنا فخرٌ بما حققناهُ من إنجازاتٍ نوعيةٍ ومبادرات عبر كافة القطاعات وخاصة قطاع الشباب.

وأشير إلى المبادرات العديدة فيما يتعلق بسوريا والوضع الإنساني فيها، وإلى القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا

الحساسة التي عملنا مع أعضاء هذا المجلس الموقر على إنجازها من خلال عمل المجلس، وهذه الانجازات النوعية في هذا الجهاز الهام والحيوي تم بالتنسيق والتعاون والشراكة مع كافة الأعضاء، حفظاً للأمن والسلم الدوليين وخدمة للإنسانية جمعاء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أشكر المملكة الأردنية الهاشمية وأن أشكركم، على خدماتكم ودوركم في عمليات حفظ السلام، وكذلك على العمل الرائع الذي تقومون به من أجل اللاجئين. ونحن جميعا ممتنون جدا لكم.

ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوران فابيوس، وزير الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا.

**السيد فابيوس** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بسورية ومن أجلها، فناك أمر ملح جدا. على مدى السنوات الخمس الماضية حتى الآن، هناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ قتيل و ٤ ملايين لاجئ و ١٣,٥ مليون مشرد داخلي. وقد ضرب إرهاب داعش في قلب المدن.

وتقوم حاجة عاجلة إلى تسوية هذه الأزمة، التي تمثل، على نطاق أبعد كثيرا عن سوريا، تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يمثل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، التي اتخذناه من فورنا بالإجماع، بارقة أمل وهي ما يمكن أن أسميه قرار خارطة طريق. ونعلم جميعا، باعتبارنا مشاركين، أن عملية للسلام لا تزال غير مستقرة بدأت في فيينا على أساس بيان جنيف، الذي لا تزال مبادئه ملزمة لنا. وجمعت العملية، بطريقة غير مسبوقة – وهذا أمر إيجابي – جميع الشركاء الدوليين ذوي الصلة. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر إطارا موثوقا للمفاوضات المقرر عقدها بين وفد من النظام ووفد من المعارضة تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام، صديقنا السيد ستيفان دي ميستورا، بغية إنشاء سلطة انتقالية وتيسير وقف لإطلاق النار. والمجلس اليوم يؤيد النتائج الأولية للعملية.

وأود أن أؤكد بسرعة على بضع نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالمعارضة، لقد سمعنا البعض يتساءل، أية معارضة؟ وعقدت عدة اجتماعات بصيغ مختلفة بشأن هذا الموضوع، ولكنني أود أن أؤكد على نجاح المؤتمر الذي عقدته المملكة العربية السعودية مؤخرا في الرياض، بناء على طلب مجموعة فيينا. وينبغي أن نشدد على نجاح ذلك المؤتمر، نظرا لأن المعارضة السورية استجابت بتوحيد صفوفها. وفعلا، وحدت جميع الحركات المختلفة للمعارضة السياسية والعسكرية صفوفها حول منبر مشترك وأعربت عن التزامها بالتوصل إلى حل سياسي ألا وهو: بناء سوريا الحرة والعلمانية والديمقراطية التي تفسح مجالا لجميع عناصر المجتمع السوري. ولذا لدينا محاور يسترشد ببيان جنيف. وفعلا، أصبح الآن للمبعوث الخاص للأمم المتحدة محاور من المعارضة. وفي هذه المرحلة، نشير، حسب علمنا، إلى أن النظام السوري لم يبد بعد رغبة واضحة في الدخول في مفاوضات جدية على أساس الإطار المرجعي المحدد.

ثانيا، وعلى الصعيد السياسي، هناك خطط لعقد محادثات بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإن هذه المحادثات لن تؤتي أكلها إلا إذا أُنشئ فعليا، بدعمنا وضماناتنا، إطار سياسي موثوق يحدده بيانا جنيف وفيينا. ويستند ذلك الإطار على عدة مبادئ. المبدأ الأول انتقال سياسي فعال، بمعنى تسليم المهام إلى سلطة انتقالية تحظى بصلاحيات تنفيذية كاملة، لا سيما السيطرة على الجيش وجهاز الأمن، على النحو المحدد في بيان جنيف. وينبغي أن تتخذ تلك الخطوة قريبا.

ثانيا، لا بد من إجراء إصلاح للمؤسسات، لا سيما في مجال الأمن، من أجل تزويد سوريا بإطار يحترم تنوع الشعب السوري.

وأخيرا، يجب تقديم ضمانات فيما يتعلق بخروج السيد بشار الأسد، وهو أمر ضروري ليس لأسباب أخلاقية فحسب،

بل أيضا، كما أكدنا في السابق، لدواعي الفعالية. وفعلا، كيف يمكن لأي شخص أن يجمع شمل شعب بأكمله مع أنه اضطلع بذلك الدور الكبير في ذبح هذا الشعب؟ وفي ذلك الصدد، ومهما تكن آراؤنا، فإننا ببساطة لا يمكن أن نتجاهل واقعا سياسيا لا يمكن إنكاره وهو أنه: ما دامت حكومة بشار الأسد لا تزال في السلطة، لا يبدو أنه يمكن التوصل إلى مصالحة دائمة وحقيقية بين الشعب السوري والدولة.

واخيرا، أود أن أطرح بعض الأفكار بشأن وقف إطلاق النار. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار على المستوى الوطني ولديه مقومات البقاء ويمكن التحقق منه، ونرى أنه لكي يكون دائما، ينبغي أن يلبي ثلاثة شروط.

أولا، نرى أنه ينبغي لوقف إطلاق النار أن يرافق، لا أن يسبق، المرحلة الانتقالية، وأن حلول هذه المرحلة الانتقالية وحده يمكنه أن يهيئ للمعارضة الظروف الأمنية اللازمة.

ثانيا، نعتقد أنه يجب الاستعداد لوقف إطلاق النار باتخاذ تدابير إنسانية فورية تهدف إلى الحد من معاناة السكان وإضفاء مصداقية على العملية السياسية. ويشكل الامتثال للقانون الإنساني الدولي شرطا لازما، لا سيما الوقف الفوري للهجمات العشوائية على المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية بدون عائق. وسيكتسي اتخاذ تدابير بناء الثقة أهمية قصوى بغية إرساء أساس لوقف إطلاق النار.

وأخيرا، وبعد أعمال العنف تلك، سيكون الرصد متعذرا تماما وسيتطلب إيجاد حلول ابتكارية ليس على أرض الواقع فحسب، بل أيضا على الجبهة السياسية. وسيكون مطلوبا إنشاء آلية يمكن من خلالها لأعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا وهو الجهة المعنية بشكل أكبر، فضلا عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أن يخضعوا الأطراف للمساءلة عن الامتثال لالتزاماتها.

وفي الختام، أود أن أقول إنني تكلمت سابقا عن بارقة أمل وقرار خريطة طريق. وعلينا نحن جميعا الموجودون حول الطاولة أن نسهم بحسن نية في تهيئة الظروف المفضية إلى انتقال سياسي حقيقي في سوريا. وعلينا جميعا أن نمارس نفوذنا لحمل الأطراف السورية على التقيد بالمبادئ التوجيهية التي حددناها، لا سيما أن من المقرر أن تبدء المحادثات بين الأطراف السورية تحت إشراف الأمم المتحدة وستيفان دي ميستورا.

إن فرنسا، من جانبها، ستبقى نشطة ويقظة لكي تضمن تركيز جميع القوى العسكرية على مكافحة داعش والقضاء على الإرهاب. وسنكون متيقظين من أجل ضمان انخراط الأطراف، وفي المقام الأول النظام، في المحادثات وتقيد الأطراف بالتزاماتها الإنسانية. وسنكون متيقظين لكي يلتزم المجتمع الدولي التزاما فعالا نحو الانتقال السياسي الموثوق ووقف إطلاق النار الدائم. فهذه الأهداف الواضحة وحدها وهذه الوحدة المكتشفة مجددا هي التي ستمكن المجتمع الدولي، كما نأمل، من الانتصار على الإرهاب ووضع حد للمأساة السورية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصين.

**السيد وانغ يي** (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجسد القرار توافق الآراء الواسع للمجتمع الدولي ويدل على الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن، ويعكس القرار الأمل الصادق للشعب السوري ويضفي زخما جديدا على التسوية السياسية للمسألة السورية. وينبغي أن نتابع القرار بغية ترجمة توافق الآراء إلى إجراء، والأمل إلى واقع في أقرب وقت ممكن.

لقد ألحق النزاع المطول لفترة الأعوام الخمسة الماضية الدمار بسوريا، وهي بلد يحظى بحضارة راسخة عبر الزمن. وشردت أعداد كبيرة من السوريين وأصبحوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم. والأمر الأسوأ أن سوريا باتت بؤرة ساخنة حيث تنمو الأفكار الراديكالية وتنتشر، فضلا عن كونها ملعبا

للإرهابين، مما يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وبهذه الصفة، على المجتمع الدولي أن يعمل صوب التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة بإحساس قوي بالإلحاح والمسؤولية.

ولفترة خمس سنوات، تبذل جهود دؤوبة سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية. ولهذه العملية السياسية المتقطعة حالات صعود وهبوط. ونحن بحاجة إلى البناء على التجربة الناجحة والاستفادة من الدروس المستخلصة والمضي قدما بالعملية السياسة بشكل ثابت ومطرد، لكي يتسنى لنا وضع العملية على طريق لا رجعة فيه.

أولا، يجب أن نظل ملتزمين بالهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية. وتفيدنا التطورات التي وقعت بأنه كلما زاد سفك الدماء ارتفعت حدة التوترات. وبكل بساطة لا يوجد أي حل عسكري للأزمة السورية. فالمفاوضات السياسية هي الخيار العملي الوحيد. وعلى جميع الأطراف المتحاربة في سورية أن توقف القتال فورا، والتنظيمات والأفراد الذي يرفضون وقف إطلاق النار سيجدون أنفسهم وهم يعارضون الشعب السوري والعالم قاطبة، وسيدفعون ثمنا باهظا. وقد وجه مجلس الأمن بالفعل رسالة واضحة وقوية مفادها: إن على البلدان ذات الصلة، لا سيما بلدان المنطقة، أن يمارس كل واحد منها نفوذه أيضا لإشراك الأطراف المختلفة في سوريا والدعوة إلى وقف ذي معنى لإطلاق النار.

ثانيا، يجب أن نبقى ملتزمين بالمبدأ القائل إن مستقبل سوريا يجب أن يقرره الشعب السوري بشكل مستقل. فلا أحد يهتم بمستقبل سوريا أو يعرف البلد بصورة أفضل من الشعب السوري، إذ أن سوريا ملك للسوريين. وينبغي أن تكون العملية السياسية بقيادة سورية وملكية سورية. فهذا يتسق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد المعترف بها عالميا التي تنظم العلاقات الدولية.

وأود أن أشدد مجددا على خطوات محددة في عملية الانتقال السياسي يجب التوصل إلى اتخاذها على نحو مستقل بين الحكومة السورية وممثلي المعارضة من خلال المفاوضات. ويجب أن تقرر جميع الأطراف والجماعات في سوريا بشكل مستقل بشأن عملية وضع دستور جديد، ولا بد أن يختار الشعب السوري بصورة مستقلة قائد سوريا في المستقبل.

والبلدان الأخرى يمكن أن تساعد بطريقة بناءة. ويتعين على المجتمع الدولي تهيئة بيئة مواتية، وينبغي لجميع الأطراف تهيئة ظروف مواتية لتحقيق هذه الغاية.

ثالثا، يجب أن نظل ملتزمين بأن تكون الأمم المتحدة بمثابة القناة الرئيسية للوساطة. فمن شأن مشاركة الأمم المتحدة إضفاء مزيد من الشرعية والحُجية على العملية، وهي أكبر قاسم مشترك مقبول لدى جميع الأطراف. وبموجب تكليف من مجلس الأمن، ستضع الأمم المتحدة خطة شاملة لوقف إطلاق النار وستعزز محادثات السلام بين الحكومة والمعارضة. ونحن نتطلع إلى أن تعمل الأمم المتحدة بصورة مطردة على الجبهتين، حسب التكليف الصادر، وأن تقوم بدور أكبر في إدماج الجماعات المعارضة وتنسيق الجهود الدولية الجارية لمكافحة الإرهاب وفي مجالات أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد ويُكمل ويدعم جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون والمبعوث الخاص دي ميستورا، وأن يتعاون معهما بطريقة بناءة. وينبغي للفريق الدولي لدعم سورية أن يستفيد من جهوده السابقة وأن يستمر في دعم الأمم المتحدة.

ومنذ اندلاع الأزمة السورية، تمسكت الصين دائما بموقف موضوعي وعادل، وشاركت في تسوية المسألة. وليس للصين أية مصالح ذاتية في المسألة السورية، ولا تسعى إلى ذلك. وأيا كان تصويتنا سواء بالتأييد أو المعارضة، فإن هدفنا على الدوام هو تجنب الحرب والاضطرابات ومنح الشعب السوري الاستقرار وإعطاء السلام فرصة وجعل التسوية السياسية أمرا

ممكنا. وما نحاول أن نفعله هو دعم المصالح الأساسية والطويلة الأجل لشعوب سورية والمنطقة، والدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وحماية المصالح المشروعة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. والديناميات المتغيرة في الحالة السورية تؤثر على مختلف الأطراف والمنطقة والعالم أجمع. وقد تسببت آثارها العميقة والمتصاعدة على نحو متزايد في نشوء تحديات عالمية خطيرة مثل الإرهاب وأزمة اللاجئين، والتي يتعين علينا التفكير فيها طويلا ومليا. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتسامى على الصراعات الجغرافية السياسية الضيقة ونهج المحصلة الصفرية وأن تعمل من أجل الاستقرار العالمي والصالح الأعم، وأن تعمل معا في سبيل تعزيز الانتقال السياسي ومكافحة الإرهاب بصورة مشتركة وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية، وأن تتبع نهجا كليا إزاء مشكلة اللاجئين.

إن عدم الاستقرار يسبب المعاناة ولا يوجد فائز في الصراع. ويجب أن تتضافر جهودنا لمساعدة أطراف الصراع في دفن الأحقاد وبناء السلام ليتمكن الشعب السوري من العيش في مأمن من الخوف والحرب.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير وانغ يي شكرا خاصا على قيامه بهذه الرحلة الطويلة ليكون هنا ليوم واحد. وهو على وشك المغادرة ليلحق بالطائرة، عائدا إلى بلده. ونحن نقدر تماما جهده، الذي يشكل، في حد ذاته، بيانا هاما.

**السيد هاموند** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص، ستافان دي ميستورا، على كل ما يقومان به للجمع بين الأطراف السورية. كما أود أن أشكركم، السيد الوزير، على عملكم بما عُهد عنكم من حماس وطاقة على مدار شهور في إطار هذه العملية لإنشاء الفريق الدولي لدعم سورية. وقد ولد ذلك زخما جديدا لاستئناف المحادثات بقيادة سورية وأوصلنا إلى هذه المناسبة الهامة اليوم

ويمثل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه بالإجماع اليوم، خطوة أخرى في هذا العمل. ومن المحزن أنه ما زال من السابق لأوانه جدا بالنسبة لأي منا التنبؤ بنهاية للنزاع السوري، ولكن يحدوني الأمل في أننا سننظر إلى الوراء إلى هذا اليوم باعتباره خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وبصراحة، فإنه في ما يتعلق بسورية، قلما وجد المجلس الوحدة اللازمة للارتقاء إلى مستوى مسؤوليته عن تحقيق السلام والأمن، وإن كان قد اتخذ بعض القرارات المفيدة التي لم تُنفذ إلا جزئيا. لكن هذا الحال يجب أن يتغير. ولا يمكن لأي بلد أو أي شخص شارك في تدمير سورية خلال السنوات الأربع الماضية أن يشعر بأي ارتياح إزاء ما يحدث هناك. وبخصوص الملف السوري، علينا أن نسلم بأننا جميعا قد فشلنا. إننا جميعا خاسرون، ولكن أكبر الخاسرين على الإطلاق هم أبناء الشعب السوري نفسه. وعلينا أن نقوم بما هو أفضل وأن نفعل ذلك سريعا، إذا كنا نريد ألا تستمر المعاناة. والمشاركون في فريق الدعم الدولي يجمعهم هدف وحيد يتمثل في دعم الأطراف السورية في جهودها الرامية إلى وضع حد للصراع والتصدي للإرهابيين الذين يقومون حاليا بعمليات في سورية. ونحن جميعا نتشاطر الشعور بالإلحاح الذي تولده مشاهدة التدهور المستمر للحالة الإنسانية والأمنية في سورية. إن السوريين، الذين قتل أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ منهم وأُجبر ملايين آخرون على ترك ديارهم، هم الذين يتحملون وطأة الصراع. إنها ليست كارثة إنسانية. ولكنها فاجعة إنسانية. ولا يزال الاستخدام العشوائي المستمر للأسلحة ضد المدنيين، ولا سيما المدفعية والقصف الجوي، بما في ذلك البراميل المتفجرة، يتسبب في الترويع والدمار والوفيات في صفوف المدنيين. وبينما يشكل تنظيم داعش تهديدا حقيقيا للسوريين، وكذلك المنطقة الأوسع، فإن الأسد هو الذي يتحمل المسؤولية عن غالبية الوفيات في سورية.

وأثني على المملكة العربية السعودية على الجمع بين طائفة واسعة من الممثلين لجماعات المعارضة السورية في

الرياض في وقت سابق من هذا الشهر. وأظهر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الاجتماع في الرياض وتشكيل لجنة تفاوض رفيعة المستوى تصميم جماعات المعارضة السورية على توحيد الصف، أيا كانت خلافاتها، لأداء دور حاسم وبناء في المحادثات. وأكدت تلك الجماعات مجددا التزامها بتنفيذ بيان جنيف (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المرفق)، والسعي في سبيل بدء عملية انتقال جيدة الإدارة من نظام الأسد إلى مستقبل تعددي في سورية. كما أرحب بجهود الأردن الرامية إلى بناء توافق في الآراء حول تحديد أي الجماعات الناشطة في سورية إرهابية. ولئن كان الأمر متروكا للمجلس ليحدد في نهاية المطاف أي جماعات من هذا القبيل، فإن الفريق الدولي في وضع متميز يمكنه من تقديم المعلومات والتحليل وإسداء المشورة إلى المجلس لمساعدته. ونعتقد أن الأمر سيستغرق بعض الوقت لوصول ذلك الاستعراض إلى مرحلة النضج، مما سيمكننا من اختبار الجماعات ومعرفة أي منها مستعد للالتزام بعملية سياسية وبوقف لإطلاق النار.

أود أن أنتقل إلى مضمون القرار الذي اتخذ للتو، وأسلط الضوء على المجالات التي ستكون حاسمة لإحراز تقدم في المحادثات. أولا، إننا نريد جميعا، سواء في المجلس أو في المجتمع الدولي بصفة عامة، أن نرى الاتفاق على وقف عام لإطلاق النار. ولكي تكون هناك فرصة واقعية لنجاح وقف إطلاق النار، فإنه يجب أن يكون متوائما على نحو وثيق مع إحراز تقدم في عملية انتقال سياسي وفي المحادثات بين الأطراف السورية برعاية الأمم المتحدة. وقد شهدنا كيف أن محاولات سابقة استهدفت إنهاء الصراع في سورية قد انهارت بسبب غياب الإرادة لدى الأطراف للإسهام بصورة مثمرة في المحادثات. ومن المهم للغاية سماع أصوات جميع السوريين في هذه العملية، بما في ذلك المرأة السورية وأفراد الأقليات السورية.

ثانيا، يتعين أن تكون هناك ثقة بين الأطراف بأن العملية السياسية ستسفر عن نتائج حقيقية، والتي من دونها لن يُكتب النجاح للمحادثات أو لوقف إطلاق النار. ولن يكون هذا سهلا. لقد أدت خمس سنوات من الصراع إلى تآكل الثقة. وبالتالي، يجب على جميع الأطراف أن تتخذ تدابير لبناء الثقة، والتي يحدد بعضها القرار الذي اتخذناه اليوم. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية بهدف تحديد طرائق وقف إطلاق النار، وفقا لما نص عليه قرار اليوم. ومن واجب جميع الأطراف توخي الحرص، في عملياتها العسكرية، لعدم التسبب في وفيات بين المدنيين، سواء نتيجة الاستهداف المتعمد أو المتهور. فالاستخدام العشوائي للأسلحة، ولا سيما استخدام المدفعية والقصف الجوي، بما في ذلك البراميل المتفجرة، يجب أن يتوقف. وأصبحت المرافق الطبية والمدارس بشكل متزايد أهدافا للقصف الجوي، وهو أمر بغيض في نظرنا جميعا ويجب أن يتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تسمح للوكالات الإنسانية بإمكانية الوصول السريع والمأمون ودون عوائق في جميع أنحاء سورية عبر أقصر الطرق. إن هناك ١٣,٥ ملايين سوري في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأولئك الأشخاص بحاجة إلى رؤية تغيير في حياتهم، إذا كنا نريد أن يثقوا بهذه العملية السياسية وأن يلمسوا فوائدها.

والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر الجهات المانحة الثنائية للجهود الإنسانية في الاستجابة للنزاع السوري، بعد الولايات المتحدة. ولكن علينا جميعا أن نفعل المزيد في ذلك المجال.

كما أن القرار يؤكد من جديد الالتزام بعملية الانتقال السياسي في سورية، وفقا لمبادئ لبيان جنيف بالكامل، بما يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في إطار دستور سوري جديد في غضون ١٨ شهرا. وستشمل تلك العملية إقامة هيئة حكم انتقالية لديها سلطات تنفيذية كاملة وتمثل جميع السوريين، وذلك كله ينص على وضع إطار للمفاوضات

وإنهاء النزاع. وهذه العملية تنطوي بالضرورة على مغادرة الرئيس بشار الأسد، ليس فقط لأسباب أخلاقية، بالنظر إلى الدمار الذي أنزله بشعبه، بل لأسباب عملية أيضا، لأنه لن يكون من الممكن أبدا تحقيق السلام والوحدة في سورية ما دام في منصبه. ولكن يجب علينا أن نحمي المؤسسات الضرورية للحكم المقبل في سورية، وسنفعل ذلك. وسيكون ذلك ممكنا بهيئة حكم انتقالية وبدعم من فريق الدعم الدولي لسورية.

وإذ يجب علينا أن نسعى إلى إنهاء النزاع في سورية، لا سيما العنف الموجه ضد المدنيين، يجب علينا أيضا أن نشارك في مواجهة التهديد الذي تشكله داعش والجماعات المتطرفة الأخرى في البلد. ولإنهاء الحرب الأهلية في سورية أهمية حاسمة بغية التصدي لداعش في الأجل الطويل. ونحن جميعا نتفق على أن الجماعات الإرهابية يجب ألا تستفيد من وقف إطلاق النار الذي ندعو إليه، ولن تستفيد منه. وأحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة للسوريين في إنشاء هيئة الحكم الانتقالية سيكون هو مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الكفاح، سيحظون بالدعم الكامل من فريق الدعم الدولي لسورية والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي أعقاب الهجمات المقيتة في سيناء، وبيروت، وأنقرة، وباريس، قرر المجلس بالإجماع اتخاذ القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي يدعو جميع البلدان إلى استخدام كل الوسائل الضرورية لمحاربة داعش. وقد استجابت المملكة المتحدة لذلك القرار بتمديدنا إلى سورية الضربات الجوية التي نقوم بها بالفعل في العراق ضد داعش. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان التي تدعي أنها تحارب داعش بتنفيذ ما تقوله بدلا من توجيه الجزء الأكبر من هجماتها ضد جماعات المعارضة غير المتطرفة. فهناك أدلة واضحة على مدى الأسابيع الماضية بأن إضعاف هذه الجماعات أتاح فرصا لتوسع داعش في بعض المناطق، وهو عكس الهدف المحدد تماما.

وفضلا عن التركيز على التهديدات المباشرة، يجب علينا أيضا الإعداد للمستقبل في سورية. ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا بتقديم المساعدة في تعمير البلد بعد انتهاء النزاع. وفي شباط/فبراير القادم،بشراكة وثيقة مع ألمانيا والنرويج والكويت والأمم المتحدة، ستشارك المملكة المتحدة في استضافة مؤتمر في لندن بشأن الدعم الإنساني لسورية، بما في ذلك التركيز على حماية المدنيين، فضلا عن التخطيط لتحقيق الاستقرار. وبطبيعة الحال، سيسعى ذلك المؤتمر إلى جمع الأموال اللازمة لتلبية نداء الأمم المتحدة لدعم المشردين بسبب الأزمة الإنسانية. كما تلتزم المملكة المتحدة بدعم جهود التعمير بعد انتهاء النزاع في سورية، وقد تعهدت فعلا بتقديم ما لا يقل عن ١,٥ بليون دولار لذلك العمل في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أكثر من ١,٦٤ بليون دولار قمنا بمنحها حتى الآن في إطار المعونة الإنسانية. وآمل أن نرى في شباط/فبراير آخرين يلتزمون بالتحدي المباشر والتحدي الطويل الأجل للتعمير.

وفي الختام، لقد بلغ النزاع في سورية الآن خمس سنوات تقريبا. وخلال تلك الفترة، قُتل أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من السوريين. ومن واجبنا جميعا أن نحول دون وقوع المزيد من المذابح. وعلى الرغم من الخطوة الهامة التي اتخذناها اليوم بقرار اليوم، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه في فيينا، وعلى الرغم من الخطوات الهامة إلى الأمام في الاجتماع الذي عقد في الرياض قبل أسبوعين، لا يزال هناك شوط طويل جدا. ولكي تكون لها فرصة للنجاح، ستحتاج الأمم المتحدة للدعم الواضح والمتواصل من فريق الدعم الدولي لسورية، وأنا أعلم أنه يمكنني القول أنها ستحظى بدعم ذلك الفريق. ولكن الأهم من ذلك كله، هو أننا بحاجة إلى أن يقوم القادة السوريون من جميع الأطياف بتحمل المسؤولية عن مستقبل بلدهم واتخاذ القرارات الصعبة اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة وإنهاء النزاع. ويمكننا أن نقدم المساعدة، لكن ما من أحد غير السوريين أنفسهم يمكن أن ينهي المعاناة السورية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، السيد هامند، لمشاركته وتعاونه الشخصيين بشأن هذه المسألة. فقد كان ذلك التعاون هاما حقا، علاوة على تعاون فرانك – فالتر شتاينماير،ولورون فابيوس وغيرهما. ونحن نقدر مساعدتهم.

أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية في إسبانيا.

**السيد إيبانييث** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالإجماع يتيح الفرصة لكي نعالج بالحوار الأزمة في سوريا، التي تشكل واحدا من أشد النزاعات المؤلمة التي شهدناها على مدى عقود. إن الضحايا الرئيسيين للأزمة هم أولا وقبل كل شيء السوريون أنفسهم. وقرار اليوم جاء بعد فوات الأوان بالنسبة لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين ماتوا في السنوات الخمس الماضية. وينبغي ألا ننسى أن في سورية أبسط القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي كانت – ولا تزال – تنتهك. وفي نفس الوقت، فإن الحرب في سورية تحد بسبب ما لها من آثار على المنطقة برمتها. وقد أدت إلى تصعيد الإرهاب الذي ترتكبه داعش، التي أصبحت الخطر الرئيسي الذي يهدد المجتمع الدولي على النطاق العالمي.

وباعتبار إسبانيا مشاركة في تقديم القرار، فإنها تدرك جيدا الهجمات التي وقعت في باريس وبيروت، وإسقاط الطائرة الروسية في سيناء والهجمات التي وقعت في أنقرة. ووقف إطلاق النار في سورية سيمكننا من التركيز على الحل السياسي لذلك النزاع، ومكافحة الإرهاب في الوقت نفسه. تلك هي أولويتنا الآن.

وفي الأشهر المقبلة، ستواصل إسبانيا المشاركة بنشاط في التحالف ضد داعش في مختلف المجالات، بما في ذلك تدريب قوات الأمن العراقية. وقرار اليوم يؤكد، علاوة على ذلك، الدور المركزي للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، الذي لا يمكن بعد الآن أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة نزاع بهذا الحجم. وقد اكتست عملية فيينا أهمية أساسية في الجمع حول طاولة المفاوضات بين بلدان بآراء مختلفة للغاية، بل عدائية، بشأن النزاع في سورية. غير أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بالوساطة في إيجاد حل طويل الأجل، على النحو المجسد في المسؤوليات المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) للأمين العام، وفريق المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، السيد ستافان دي ميستورا، والمجلس الأمن نفسه.

ولولا وحدة المجتمع الدولي لما قطعنا كل هذه الأشواط. بيد أن نجاح أو فشل هذه العملية سيعتمدان أساسا على السوريين أنفسهم. إن التحدي كبير. فبعد سنوات عديدة من الحرب، سيكون من الصعب جدا تضميد الجراح؛ وإغراء اعتماد حل عسكري سيكون قائما في كل مرحلة من مراحل العملية.

وما انفكت إسبانيا تؤيد دوما إجراء حوار دون شروط مسبقة في سورية، علماً منها بأن المستقبل سيمر حتما بمرحلة انتقالية ستؤدي إلى نظام سياسي جديد على أساس بيان جنيف (S/2011/560، المرفق) ونحن نؤيد تماما المبعوث الخاص دي ميستورا، الذي يتمتع بجميع الخصال اللازمة للنجاح في إدارة هذه العملية.

وتنفيذ تدابير بناء الثقة على المدى القصير سيكون بادرة أمل واضحة. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، لا سيما استخدام البراميل المتفجرة من جانب الحكومة السورية.

ختاماً، فقد انقضت بالأمس خمس سنوات منذ احتجاج محمد البوعزيزي في تونس، الذي أفضى إلى الربيع العربي. وبالأمس، في القاعة هذه، اتخذنا أيضاً القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)،

الذي نلتزم بموجبه باتخاذ تدابير ملموسة لقطع الحبل السري لتمويل داعش. وأنا على يقين من أن مجلس الأمن سرعان ما سيتخذ موقفاً بنفس الحزم والوحدة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للسوريين كافة من خلال القنوات المباشرة ودون أي عراقيل. وإسبانيا تعمل مع الأردن ونيوزيلندا من أجل اعتماد مشروع قرار بهذا الخصوص. وسوف نقدمه معاً لاعتماده في الأسبوع القادم، وإنني على ثقة من أن جميع أعضاء مجلس الأمن سيقدمون كامل دعمهم. ومشاركة كل الأطراف ستكون مطلوبة لتنفيذ ذلك القرار.

في الأيام الأخيرة، تلقينا من المغرب أنباء إيجابية بشأن ليبيا. ويتحقق التقدم في اليمن خطوة بخطوة. أما في سوريا، فالطريق أمامنا طويل ومليء بالعراقيل، ولكن على الأقل، فإننا بصدد اتخاذ أهم خطوة – وهي خطوة لا غنى عنها، في واقع الأمر – حتى تفسح الاشتباكات المسلحة المجال للدبلوماسية.

وكعضو في مجلس الأمن، لن تدخر إسبانيا وسعاً في ترجمة روح الوحدة والتوافق إلى التزام فعال بالسلم والأمن والاستقرار في سوريا والشرق الأوسط برمته.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا.

**السيد دومينغوس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر للسيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ترؤسه لهذه الجلسة المهمة.

ونرحب باتخاذ القرار التاريخي ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يحدد خطوات العملية التي ستكتب نهاية الأزمة السورية. وتعهد القرار بدعم وقف إطلاق النار في سوريا يمثل خطوة حيوية الأهمية إلى الأمام. ونحث جميع الأطراف على التقيد بأحكامه من أجل نجاح تنفيذ عملية انتقال سياسي بقيادة سورية، وبالتالي ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية والحفاظ على استقلال سوريا وسلامتها الإقليمية. كما نحث جميع الأطراف في سوريا، وكذلك المجتمع الدولي، على استمرار التركيز والالتزام بالمبادئ الواردة في ذلك القرار وفي بيان جنيف (S/2023/522، المرفق).

لقد غدا النزاع في سوريا من أكثر الحالات المروعة التي تواجه المجتمع الدولي، بما له من تداعيات سياسية وإنسانية واقتصادية بعيدة الأثر. ومجلس الأمن تناول تلك المسألة في مناسبات عدة بشعور باليأس بسبب الوضع القاتم الذي يواجهه الشعب السوري. وخلال المناقشات بشأن الحالة في سوريا، كثيراً ما اعترف وفد أنغولا بشعوره بخيبة الأمل نتيجة لغياب الإرادة السياسية لدى أصحاب الشأن الرئيسيين. إن توفر الإرادة السياسية أمر ضروري للتوصل إلى حل فعال وحقيقي ودائم لإنهاء حرب أودت بحياة الكثير من الأبرياء في حين أدت إلى تشريد الملايين أيضاً. والآن، وقد بلغنا نهاية هذا العام، فإننا نتطلع بشعور بالأمل المتجدد لتصميم المجتمع الدولي الواضح على دحر الإرهاب، فضلاً عن الزخم الإيجابي الناتج عن الحسم السياسي للنزاع في سوريا.

ويبدو أن تصاعد الهجمات الإرهابية الوحشية مؤخراً – في باريس وبيروت والعراق وأنقرة ومصر وباماكو وغيرها – والأزمة الحادة للاجئين من سوريا كان لهما الدور الرئيسي في تغيير المعادلة بحمل المجتمع الدولي على فهم الآثار المترتبة على السماح بتردي النزاعات إلى هذا الحد، كما هو الحال بالنسبة للأزمة في سوريا. والأشخاص الذين يعانون وطأة تلك الظروف المزرية كل هذه الفترة الطويلة، في حين أن المنظمات الدولية والقوى العالمية غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم، يسقطون فريسة لجهود التجنيد التي تقوم بها العناصر الراديكالية والمتطرفة. ويوفر الإقصاء والفقر والنزاعات المسلحة الأرض الخصبة لمجموعات التطرف العنيف لنشر أيديولوجيتها القائمة على الكراهية والتعصب، كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة

الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تنشط في المنطقة.

ومما يبعث على الارتياح أن المجتمع الدولي بدأ في عكس المسار باعتماد خطوات إيجابية صوب عملية انتقال سياسي في سوريا تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ونأمل أن تمكنه من تقرير مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية، مع نبذ العناصر المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة وغيرهما.

نرحب بنتائج المحادثات السورية التي عقدت في فيينا مؤخراً والخطوات المحددة المبينة فيما يتعلق بالعملية السياسية في سوريا، لا سيما مطالبة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، بأن يجتمع مع الحكومة السورية والمعارضة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تحديد أعضاء يمثلون كافة أطياف قوى المعارضة، على أن يبدأ الجانبان دون إبطاء مناقشة إنهاء الأعمال القتالية وإنشاء وقف إطلاق النار المستدام. ومن شأن ذلك أن يشكل الخطوة الأولى صوب عملية سياسية هادفة تمكن لمستقبل جديد لسوريا.

ومن الضروري أيضاً أن تشرع أطراف النزاع بتنفيذ تدابير لبناء الثقة على أرض الواقع وفاء بالآجال الزمنية المحددة للعملية السياسية التي وافق عليها الفريق الدولي لدعم سوريا. ويشمل ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية مشتركة، وإعداد دستور جديد وإجراء الانتخابات على أساسه.

إن وضع حد للعنف من أكثر القضايا إلحاحاً في الوقت الراهن. وكما بينت أزمة اللاجئين، لا بد من عكس مسار تلك الكارثة الإنسانية من خلال تهيئة الظروف لوقف إطلاق النار، مما يسمح بعودة آمنة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الالتزام الجماعي بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية حتى يتسنى استعادة مظاهر الحياة الطبيعية في سوريا.

ختاماً، نود أن نكرر دعمنا لمبادئ بيان جنيف والتدابير البناءة المعتمدة في اجتماعات فيينا بشأن سبل المضي قدماً في حل النزاع السوري. ونرحب أيضاً بالتحالف الدولي الواسع لمكافحة ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى. ومما يبشر بالخير، أنه قد بات واضحاً أن التقاعس لم يعد مناسباً في ضوء انتشار التطرف على نحو خطير في شتى أنحاء العالم وما له من آثار على الحياة اليومية للناس في كل مكان. واتخاذ موقف موحد في المعركة ضد الإرهاب أمر بالغ الأهمية. فالإرهابيون يمكنهم الغلبة في أي مكان في العالم. وكلما ازداد انقسام المجتمع الدولي وسعي الدول بأنانية وراء مصالحها الوطنية، سيزداد تصيد الإرهابيين للمجتمعات الهشة والنافرة في المناطق التي يمزقها النزاع، وبالتالي تزداد صفوفهم ويتزايد تهديدهم للسلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية ليتوانيا.

**السيد كريفاس** (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن اجتماعنا اليوم واتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خطوة مهمة صوب تسوية النزاع الأكثر وحشية في هذا القرن. وعملية السلام التي بدأت في فيينا قد تأخرت أكثر من اللازم، مع استمرار فصول المأساة الإنسانية داخل سوريا وامتدادها خارج حدودها، ما يفرض عبئاً ثقيلاً على جيرانها بشكل خاص. ويتحمل الأردن ولبنان وتركيا العبء الأكبر. وتصل إلى أوروبا أعداد لم يسبق لها مثيل من اللاجئين، بينما يستفيد المتاجرون بالبشر والمهربون من محنتهم.

وما زال السكان المدنيون يعانون إلى اليوم من الفظائع المرتكبة سواء من قبل الجماعات الإرهابية أم بواسطة نظام الرئيس الأسد أيضا.ولكون الأسد جزءا من هذه المشكلة، فإنه لا يمكن أن يكون جزءا من الحل لهذه الأزمة المدمرة.وينبغي أن يشعر جميع السوريين بالأمان وأن يكون لهم الحق في التمتع

بالأمن في سوريا يسودها السلام والديمقراطية في المستقبل. وينبغي تقديم أولئك الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفظائع الجماعية إلى العدالة. ويجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب.

وإن الوقف الفوري للقتال في سوريا على نحو يؤدي إلى إنهاء هذا النزاع الدموي لمسألة ملحّة والتزام أخلاقي. وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر إلحاحا التي ينبغي اتخاذها في الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار في الأجل الطويل. ومن الضروري السماح بوصول المساعدات الإنسانية الكامل والمفتوح دون قيد أو شرط إلى جميع المحتاجين إليها، بمن في ذلك المقيمون في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

ولا يزال الزخم السياسي في الوقت الحالي هشا وقابلا للانتكاس. ويقتضي تحقيق انفراج حقيقي في الأجل الطويل، المشاركة الفعلية من جميع الأطراف في النزاع إلى جانب التحلي بالشجاعة والاستعداد لقبول التسوية. ولن يكون هناك فائزون بعد مضي سنوات من الحرب الوحشية هذه، غير أن هناك الكثير من الفوائد التي يمكن جنيها عبر الوقف الفوري لإراقة الدماء وصون سلامة وسيادة الدولة السورية، والشروع في بناء مستقبل لشعبها.

ونرحب بالاجتماع الذي شاركت فيه طائفة واسعة من ممثلي المعارضة مؤخرا في الرياض، بهدف التوصل إلى موقف موحد إزاء عملية السلام. ونرى أن ذلك الاجتماع يمثّل بداية لتوحيد قوى المعارضة المعتدلة، فضلا عن كونه مؤشرا على الاستعداد للبحث عن حلول مشتركة. ولكي يتمكن السوريون من تحقيق السلام والمصالحة، فإنهم بحاجة إلى دعمنا الجماعي في الأجل الطويل وفي جميع جوانب المساعدة المستمرة، بما في ذلك في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية وفي مجالات المصالحة والتعمير وتنمية البلد عموما.

ويجب أن نواصل المضي قدما بعملية السلام عن طريق السعي إلى حل حقيقي ومستدام للنزاع، والتخلي عن خلاف الآراء وتباين المصالح. وما تزال القيادة القوية والوساطة من جانب الأمم المتحدة أمرا ضروريا. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون وممثله الخاص، ستافان دي ميستورا، على جهودهما. ويجب وضع استراتيجية شاملة واضحة ومتسقة لعملية الانتقال السياسي، بما في ذلك تحقيق العودة الطوعية الآمنة للاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن تنفيذها بطريقة مسؤولة وفقا لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ومع أن عملية التحول السياسي تمضي في الاتجاه الصحيح، لا يزال تنظيم داعش يمثّل أحد أكبر التهديدات للسلم والاستقرار في المنطقة وما وراءها. وإلى جانب الجهد العسكري المبذول لدحر داعش، ستكون هناك معركة طويلة وصعبة ضد أيديولوجيته المسمومة. ويجب على المسلمين خوض هذه المعركة بأنفسهم، ما داموا هم الهدف الرئيسي والأكثر ضعفا لأيديولوجية داعش القاتلة. ولتجنب خطر التجزئة أو إنشاء مناطق نزاع خامد في سوريا، فضلا عن المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، فإن من الأهمية بمكان أن يتولى السكان المحليون قيادة هذه العملية وملكيتها. ويجب أن تُسمع أصوات النساء على وجه الخصوص بوضوح تام في جميع مراحل المفاوضات المفضية إلى السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

وتكمن قوة سوريا في تنوعها الثقافي والعرقي والديني. ويجب أن تضطلع جميع هذه المكونات المعقدة من المسلمين والأكراد والعلويين والدروز والتركمان والأيزيديين والمسيحيين وغيرهم – بدور أساسي في مستقبل سوريا، وأن تتمتع جميعا بحقوق متساوية وبالسلامة والكرامة والمشاركة في حكم البلد. وإذا ما تولى طرف ثالث مهمة تيسير الانتقال السياسي، فإنه يجب أن يتخذ الشعب السوري نفسه القرارات النهائية بشأن مصيره. والسوريون وحدهم هو من يقرر شكل الحكم الذي

يريدون العيش فيه. ونحن على ثقة من أنهم سيختارون نظام حكم ديمقراطي معتدل وخاضع للمساءلة وشامل للجميع، لأجل تجنب تكرار المأساة الجاثمة على حياتهم اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة الممثل الدائم لماليزيا.

**السيدة أدنين** (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

ونرى أن من شأن جلب عملية الفريق الدولي لدعم سورية في فيينا إلى نيويورك، تمكين أعضاء مجلس الأمن غير المشاركين من المشاركة بصورة فعالة في المسائل المتعلقة بالحالة في سوريا، والتي كنا نفضل إتاحة المزيد من الوقت للتشاور فيها. وهذه خطوة هامة لضمان وتعزيز وحدة الهدف ورؤية المجلس فيما يتعلق بسبل المضي قدما في سوريا. ولا ريب أن لدى المجتمع الدولي رغبة قوية في إنهاء النزاع في سوريا. فقد بلغت الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات من جراء النزاع السوري حدا مذهلا. ويجب إنهاء هذه المعاناة والبؤس الآن. ولذلك السبب الرئيسي انضمت ماليزيا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونؤيد الهدف من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الرامي إلى البناء على رؤية ومبادئ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبيانات فيينا التي تجسد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي العازم على التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع السوري. وفي ذلك السياق، يعرب وفد بلدي عن تقديره العميق للمبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، على جهوده الدؤوبة في تيسير هذه العملية التي نؤيدها تماما.

وإذ يدخل النزاع السوري عامه الخامس، فهو لا يزال بمثابة سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان - بل الأسوأ من ذلك أنه يمثّل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي بواسطة استخدام المواد الكيميائية السمية بوصفها أسلحة، بالإضافة إلى شن الهجمات العشوائية ضد المدنيين من قبل أطراف النزاع. وازدادت معاناة الشعب السوري من جراء أعمال داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفين من ذوي النزعة العنيفة، والتي قويت شوكتها بصورة لم يسبق لها مثيل بسبب تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويجب على الحكومة السورية القبول بأن عليها تحمّل المسؤولية الرئيسية والالتزام بحماية شعبها، وفقا للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكد مجددا مطالبة جميع الأطراف بالكف عن شن جميع الهجمات العشوائية ضد المدنيين، ووقف الهجمات التي تستهدف البنية التحتية المدنية. ونؤكد مجددا إدانتنا لاستمرار استخدام البراميل المتفجرة وعمليات القصف الجوي والقصف المدفعي المدنيين. ولا سبيل لإفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب. وتجب مساءلتهم.

وفي الوقت نفسه، لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء الصعوبات الكبيرة التي تواجه إيصال المساعدة الإنسانية بالرغم من المناشدة الواضحة بالتعاون المنصوص عليها في القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). ويجب على جميع أطراف النزاع، وخصوصا السلطات السورية، بذل المزيد من الجهد لإثبات امتثالها الكامل والفعال لهذه القرارات.

وما دام الشروع في التصدي الفعال للحالة الإنسانية الملحة والمتدهورة في سوريا لن يتحقق إلا عبر التسوية السلمية للنزاع، فإن من الأهمية بمكان القيام بذلك على وجه الاستعجال. وفي ذلك الصدد، تشيد ماليزيا بالدور الذي تضطلع به البلدان المجاورة لسوريا، وخصوصا الأردن وتركيا ولبنان، لقدرتها المستمرة على الصمود ولحسن ضيافتها وإيوائها ورعايتها للملايين من الفارين من الكارثة الإنسانية في سوريا، على الرغم من أنها تواجه نقصا كبيرا في الموارد والقدرات.

ويجب أن تشمل العناصر الأساسية في أي من عمليات السلام تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.ويسرنا أن هذا الشرط، بما في ذلك طرائق التنفيذ، قد تم توضيحه صراحة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويمثّل الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن طابعها العلماني، عوامل رئيسية لضمان قبول أي عملية أو خطة سياسية يراها الشعب السوري.

ولن يكون التشجيع أو الإقناع أو الضغط مجديا وفعالا مهما بلغ قدره بدون الالتزام السياسي من جانب الشعب السوري نفسه.وفي ذلك الصدد، ندعو ممثلي الحكومة السورية وممثلي المعارضة إلى بذل قصارى جهدهم لضمان إجراء المحادثات في وقت مبكر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وفي حين نحيط علماً بأن هناك عدداً من القضايا الخلافية التي لا تزال تنتظر المعالجة أو الاتفاق عليها، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة بصورة بناءة في الحوار والمضي في تضييق الخلافات بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف لإنهاء النزاع.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. إن مستقبل سورية يجب أن يحدد من خلال عملية شاملة للجميع يتولى السوريون قيادتها وعملية سياسية سورية يملك زمامها السوريون. إن الحكومة السورية وأحزاب المعارضة والشعب السوري لا يمكنهم تحمّل تفويت هذه الفرصة. ونعتقد أن من واجب المجلس دعم المبادرات، مثل الفريق الدولي لدعم سورية أو أي مبادرة أخرى تسعى إلى حل النزاع في سورية بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من جانب جميع الأطراف المعنية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لنيجيريا.

**السيدة أوغوو** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع يكتسي أهمية حيوية للسلم والأمن الدوليين. ونود أيضاً أن ننوه بوزراء الخارجية المشاركين وأن نرحب بهم في مجلس الأمن. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، ونشكره ليس فقط على تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع، ولكن أيضاً على كونه الصوت الأخلاقي في السياسة العالمية.

إن الصراع الدائر في سورية مسألة تثير قلق نيجيريا كذلك. ويستغلّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية المرتبطة بهما هذه الحالة لترسيخ أنفسها وتعزيز مواقعها. وهي ترتكب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وهي، إلى حد ما، تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن يكون احتواء الإرهابيين وهزمهم على رأس أولويات المجتمع الدولي. ويتطلب تحقيق ذلك حل النزاع السوري على وجه الاستعجال وعلى وجه السرعة والشمول. وينبغي للأطراف المتحاربة الاتفاق على وقف لإطلاق النار دون تأخير. وهذه خطوة أولى حاسمة ونقطة انطلاق صحيحة لنزع فتيل الصراع وتهيئة الظروف من أجل التوصل إلى حل سياسي.

إن إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية أعطى الزخم المطلوب للبحث عن حل سلمي للنزاع في سورية. وإن وجود الجهات المعنية الرئيسية الدولية والإقليمية في الفريق دليل واضح على أن المجتمع الدولي مستعد للعمل في انسجام لحل النزاع السوري. ونحيط علماً بنتائج اجتماعات الفريق المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، التي عقدت في فيينا، والاجتماع الذي عقد اليوم في نيويورك. ونؤيد

الجهود التي بذلها الفريق لحل النزاع السوري على أساس عملية سياسية بقيادة سورية وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

إن اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم دليل لا لبس فيه على التزام المجلس بحل النزاع السوري. وفي الواقع، كما أشار آخرون عن حق بعد ظهر اليوم، فهو يقدم خارطة طريق واضحة عن سبيل المضي قدماً. ونحث الأطراف المتحاربة على الاستفادة من زخم القرار لإنهاء النزاع واستعادة السلام والأمن والاستقرار التي تشتد الحاجة إليها في سورية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن عملية السلام في سورية. ونرحب أيضاً بحضور وزراء الخارجية والممثلين الآخرين الرفيعي المستوى في هذه الجلسة.

لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، على الرغم من الفترة القصيرة من الزمن التي كان علينا أن نطلع خلالها على مضمونه، لأننا نعتقد أن النص يؤكد من جديد الرأي القائل بأن حل النزاع المسلح الذي يؤثر في ذلك البلد العربي، نتيجة للأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية، ينبغي أن يكون سياسياً وسلمياً وتفاوضياً. وقد كنا دائماً نؤيّد هذا النهج. ويسرنا أن نشير إلى وجود إرادة سياسية فيما بين الجهات الفاعلة المؤثرة في الأزمة في سورية التي يمكن أن تمهّد الطريق نحو السلام الذي يتوق إليه الشعب السوري. ويتعين علينا أن نتخذ إجراءات حاسمة، ونعتقد أن المجال الذي أتاحته رئاسة المجلس مؤشر يبعث على التفاؤل.

ويجب أن نغتنم الفرصة المتاحة لنا وندفع بعملية السلام في سورية إلى الأمام، بناء على زخم فيينا، على الطريق المفضي إلى حل سياسي للنزاع المسلح. وعلى نفس المنوال، لا ينبغي أن تقتصر الرغبة على التعبير عنها بالكلمات، ولكن يجب أن تقترن بالإجراءات الملموسة الناجمة عن التزام كلا الطرفين بوضع حد لهذا النزاع الذي كانت له عواقب إنسانية خطيرة جداً وأثّر في السلام والأمن الدوليين.

ونعرب عن تقديرنا ودعمنا للجهود الدبلوماسية التي بذلها السيد ستافان دي ميستورا لتحقيق السلام الوطيد والدائم في سورية. وندرك أن تحديد العناصر المشتركة لإرساء أسس المفاوضات السياسية مهمة صعبة لكنها بالغة الأهمية وتتطلب التزاماً من جميع الأطراف لتحقيق تقدم ملموس.

ونعتقد أن أحد الجوانب الإيجابية لعملية فيينا هي الاستعداد للعمل مع حكومة الرئيس بشار الأسد من أجل التوصل إلى مخرج سياسي للنزاع. وتعتقد فنزويلا أن الحكومة الشرعية للرئيس الأسد هي من الجهات الفاعلة الرئيسية في المعادلة السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى حل للنزاع. وتجاهل هذه الحقيقة الجوهرية يحكم على عملية السلام بالفشل.

يجب أن يعيد الشعب السوري تأكيد استقلاله السياسي، بمساعدة المجتمع الدولي، من دون التدخل الأجنبي أو الحلول المفروضة من الخارج التي تعكس مصالح مختلفة عن مصالح سورية. وفي هذا الصدد، تؤكد فنزويلا مجدداً دعمها للسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لسورية وحقها في تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن حل الأزمة الإنسانية في سورية مرتبط بانتهاء الأعمال العدائية. وسيزيد استمرار النزاع من تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية ويعمل، بالتالي، على إيجاد قدر أكبر من عدم الاستقرار ويؤثر على البلدان المجاورة، التي استقبلت ملايين من اللاجئين الفارين من الحرب. وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن نضع في أقرب وقت ممكن قوائم الجماعات الإرهابية

والمعارضة بغية تحقيق تقدم في جدول الأعمال المقترح من قبل الفريق الدولي لدعم سورية في تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن تعلم الجماعات المعارضة أن عليها الجلوس والتفاوض مع السلطات السورية بروح بناءة من أجل التوصل إلى حل سياسي وسلمي للنزاع.

وفيما يتعلق بتحديد الجماعات الإرهابية، يجب ألا يكون هناك أي معايير مزدوجة أو إرهابيين ”أخيار“ وآخرين ”أشرار“. وهذا جانب مهم لأن الحكومة السورية تشنّ معركة لا هوادة فيها ضد المنظمتين الإرهابيتين الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، من بين أخرى، واللتين وسعتا أنشطتهما إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى. وإذا لم يعمل المجتمع الدولي بحزم لمنع التمويل والتدريب وعمليات نقل الأسلحة إلى تلك الجماعات ووقف استخدامها وتشجيعها كأدوات للإطاحة بالحكومات، فسوف تواصل جميع الشعوب دفع ثمن كبير لتحقيق السلام والأمن اللذين تتوق إليهما.

وفي هذا الصدد، يجب تعزيز التعاون الدولي في الحرب ضد الإرهاب. وتؤيد فنزويلا أي عمل يهدف إلى مكافحة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية، على أساس التفاهم على وجوب تنسيقها مع السلطات السورية. وهذا هو السبب في أن التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل مكافحة الإرهاب – بما في ذلك قرارات المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) – أمر بالغ الأهمية بوصفها جزءاً من استراتيجية تهدف بشكل جماعي إلى وضع حد للتمويل وتوريد الأسلحة وتقديم التدريب للمجموعات الإرهابية والجهات المسلحة والعنيفة من غير الدول التي أصبحت فيما بعد حليفة لداعش وجبهة النصرة في مختلف أنحاء العالم، مما يجعلها تهديداً عالمياً للسلم والأمن الدوليين.

ويجب علينا منع انهيار سورية ومؤسساتها، على نحو ما ورد في بيان فيينا (S/2015/862، المرفق).

إنه أمر بالغ الأهمية، حيث يجب ألا تتكرر التجارب المؤلمة في العراق وليبيا، بعواقبها الوخيمة.

وأخيرا، سيواصل بلدنا وحكومتنا العمل من أجل تحقيق السلام وإنهاء هذا النزاع الرهيب من خلال تعاوننا المتواضع في مجلس الأمن، على أساس التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه، بقيادة الشعب السوري وحكومته ومؤسساته، وبالتالي ضمان سيادة ذلك البلد العربي الشقيق واستقلاله.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيوزيلندا.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الوزير كيري والولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم وإعداد القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)). كما ننوه بوزراء الخارجية الآخرين ونشكرهم على حضور جلستنا اليوم.

ونقدر عقد هذه الجلسة وصياغة القرار تحت ضغط وقت كبير، ولهذا السبب، فقد كنا مستعدين لتأييد القرار حتى إن لم نرحب تماما بالمدة القصيرة التي أتيحت لنا للنظر فيه.

لقد أدى انجراف سورية إلى كابوس الحرب الأهلية إلى تفاقم ظاهرة انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. وأشعل تصدي الأسد بطريقة وحشية للاحتجاجات السلمية للمدنيين في عام ٢٠١١ والانتهاكات الجارية للقانون الدولي الإنساني التطرف والإرهاب، وعجل ذلك بنشوء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبالنسبة للسوريين، فإن النزاع يعني الموت والمعاناة والدمار والتشريد على نطاق يصعب فهمه. وقد نتج عن النزاع أكبر نزوح للسكان منذ الحرب العالمية الثانية. وتحمل وطأة ذلك البلدان المجاورة لسورية، ولا سيما

لبنان والأردن وتركيا. وزاد النزاع من زعزعة استقرار العراق وأدى إلى حدوث فظائع مروعة، ووصلت الآن الآثار المزعزعة للاستقرار إلى أوروبا.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يقبلا بحصتيهما من المسؤولية عما حدث. ويبين الدمار في سورية بما لا يدع مجالا للشك الحاجة إلى منع نشوب النزاعات على نحو فعال، والحاجة لوحدة المجلس لتحقيق ذلك. وحقيقة أننا اليوم يمكننا أخيرا الاجتماع معا واتخاذ هذا القرار التاريخي في وقت قصير تجسد تصميم المجتمع الدولي على إنهاء النزاع. ونرحب على وجه الخصوص باستمرار التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سورية.

ونحن إذ نمضي قدما، فإن هذه يجب أن تكون مرحلة للقبول. إذ يجب أن يقبل كل الضالعين في المأساة السورية بأنه لا يمكن لأي جانب الفوز عسكريا. ويجب أن تقبل حكومة الأسد ومقاتلو المعارضة أنه مهما كان حجم الموت والدمار اللذين يلحقونهما ببلدهم، لن يكون هناك نصر. ويجب أن يقبلوا هم والجهات الفاعلة الخارجية ذات المصالح السياسية الكبيرة في كيفية حل النزاع السوري بأن الحلول السياسية تعني التسوية السياسية. وسيتعين على كل من يصر على الخطوط الحمراء السياسية التي تعيق التوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية قياس التأخير الذي يتسببون فيه من منظور فقدان المزيد من الأرواح وإيجاد المزيد من اللاجئين والتسبب في المزيد من المعاناة. ويصب التأخير في مصلحة المتطرفين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتتطلب التسوية توفر الاستعداد لاتخاذ قرارات صعبة، وللأخذ والعطاء، للقبول في نهاية المطاف بنتيجة قد لا تتفق مع المواقف الأولية. ولن يكون التوصل لحل سياسي مثاليا، ولكنه ضروري.

وفي تموز/يوليه، اجتمعت ستة بلدان وإيران وتوصلت لحل سياسي لواحدة من أصعب المشاكل التي استمرت خلال العقد المنقضي. وتحدى وزير خارجية بلدي – الذي كان يترأس المجلس وقت اتخاذ القرار بشأن المسألة النووية الإيرانية – أن يتمكن أعضاء المجلس من التحلي بنفس الشجاعة والالتزام للتوصل إلى حل سياسي من أجل سورية.

وقد بعث فينا إنشاء فريق الدعم واجتماعاته الأمل في أن يتم التوصل في نهاية المطاف إلى مخرج من هذا النزاع. ويستفيد فريق الدعم من عضويته الشاملة ومن طموح الدول الكبرى المعنية وقدراتها. كما أنه يستفيد من التركيز على المسائل التي يتفق عليها الجميع، وهي العمل معا لمكافحة الإرهاب وضمان بقاء مؤسسات الدولة في سورية وإنهاء النزاع العنيف. وهذا أمر إيجابي، ولكن لا تزال هناك مسائل كبيرة.

فأولا، هناك حاجة إلى التوصل لوقف شامل لإطلاق النار. وثانيا، يجب أن تركز العمليات الهجومية على الفور وحصرا على تنظيم داعش وجبهة النصرة، وأي منظمات إرهابية أخرى يحددها مجلس الأمن. ويجب أن تتم هذه العمليات بطريقة تحمي المدنيين. وثالثا، إننا ننوه بالعملية التي يقودها الأردن لتوسيع قائمة المنظمات الإرهابية، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥). ولكن حتى يتم التوصل إلى اتفاق، ينبغي أن نمضي في عملنا على أساس أن تحقيق السلام في سورية لن يتم من خلال نهج متسرع يُعرف الكثير جدا من الناس على أنهم إرهابيون. ورابعا، إن مستقبل الأسد مسألة تقررها الأطراف السورية في عملية داخلية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه من غير المقبول رهن عملية المفاوضات السياسية بشخص واحد.

وستكون هناك حاجة أيضا لإيجاد أجوبة على أسئلة صعبة أخرى. ويشمل ذلك تسلسل وقف إطلاق النار وآليات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك رصد وقف إطلاق النار وآليات ضمان الأمن في الأجل الطويل والتئام المعارضة السورية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بشأن هذه النقطة الأخيرة.

وفي جميع هذه المسائل، تشجع نيوزيلندا الجهات الفاعلة الرئيسية على إعطاء الأولوية للواقعية وتغليب وضع حد للنزاع على مصالحهم الأخرى. وتؤيد نيوزيلندا القيام بعملية انتقال سياسي بقيادة سورية بحيث تكون شاملة للجميع وتمثيلية، وتنص على حماية الفئات داخل سورية. وللمجلس أيضا دور في تذكير الجميع بأن الحلول السياسية لا تعني التنازل عن القيم الأساسية. ومن الواضح أن مقاومة الحكومة السورية لقيمة الشمول الأساسية كانت عاملا رئيسيا في استمرار تهيئة الظروف المواتية لأنشطة التي تقوم بها الجماعات المتطرفة العنيفة.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه سيأتي يوم تتحقق فيه المساءلة، ويجب أن يأتي. وفي غضون ذلك، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحد من المعاناة وفتح المجال لوصول المساعدات الإنسانية وبناء الثقة وحماية المدنيين. كما أن إنهاء الهجمات العشوائية والإفراج عن السجناء السياسيين أمر في غاية الأهمية.

وتتمثل المسؤولية التالية مباشرة للمجلس في تجديد الولاية لنقل المساعدة الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط. وتيسر الترتيبات المعمول بها أن تقدم الأمم المتحدة وغيرها المساعدة لملايين من الناس. ويجسد مشروع القرار الذي أعدته نيوزيلندا، والأردن وإسبانيا التطورات على مدى العام المنقضي. واعتماده أمر عاجل، وندعو جميع زملائنا في المجلس إلى الانضمام إلينا في اعتماد مشروع القرار في وقت قريب جدا.

لقد استغرق إيجاد حل وقتا طويلا جدا، ولكننا أخيرا لدينا فرصة. فلنجعل عام ٢٠١٦ هو عام إنهاء القتال والعمل معا على مكافحة الإرهاب والبدء في إعادة بناء سورية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لشيلي.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، وكذلك بالوزراء ونواب الوزراء الذين انضموا إلينا اليوم.

ونأمل أن يسهم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في وقف إطلاق النار وبدء عملية من المفاوضات الرسمية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية. وكان وفد بلدي يود لو أنه كان هناك مزيد من الوقت للنظر في نص القرار.

والاجتماعات التي عقدها مؤخرا الفريق الدولي لدعم سورية خطوة إلى الأمام نحو الحوار، والجمع بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها تأثير على أطراف النزاع. ومع ذلك، فإن الخطوة التالية تتمثل في التغلب على الاختلافات الجوهرية القائمة – كما لاحظ الأمين العام – للتمكن من الحد منها وإيجاد مجالات لفهم المشترك. ونحن نرى أن كافة الأطراف السورية الفاعلة التي لديها الاستعداد للتوصل إلى حل سياسي لبناء سلام دائم ينبغي إشراكها بطريقة شاملة. وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) واضح: يجب أن تكون هناك عملية سياسية يقودها السوريون أنفسهم. وينطوي ذلك أيضا على المشاركة الفعالة والمتناسبة للمرأة.

ومن واجب الأطراف أمام الشعب السوري أن تلتزم التزاما راسخا بالتوصل إلى اتفاق، ودورنا بصفتنا المجتمع الدولي هو دعم ذلك. ويجب أن يحافظ أي حل سياسي على استقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب عدم المساس بمؤسسات الدولة لتجنب الحالات التي يؤدي فيها تآكل المؤسسات أو انهيارها إلى عواقب كارثية على السكان المدنيين.

ويجب مكافحة الإرهاب – الذي أضر كثيرا بسورية والكثير من البلدان الأخرى – بطريقة متحدة مماثلة للوحدة القيمة التي تعامل بها المجلس مع خطر الإرهاب في الأسابيع الأخيرة. غير أن الإرهاب ينبغي ألا يعيق العملية السياسية.

وقد قلنا هنا في هذه القاعة أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة الإنسانية. ويجب ألا ننسى أن السكان المدنيين، بمن في ذلك ملايين الأطفال، كانوا هم الأكثر تضررا

لمدة خمس سنوات تقريبا من النزاع. كما لا يمكننا التفكير في إقامة سلام دائم دون تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة.

غير أن الحل السياسي سيظل بعيد المنال طالما استمرت عسكرة الصراع. ولذلك، فإننا ندعو إلى وضع حد لإمدادات وتدفق الأسلحة إلى كل الأطراف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتشاد.

**السيد شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الوزارية بشأن سورية. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على بيانه.

لا تزال الحالة في سورية مصدرا رئيسيا للقلق البالغ. استمرت الحرب في ذلك البلد لمدة طويلة للغاية وما برح الشعب السوري يتحمل عبئا ثقيلا. لقد حان الوقت لتقييم إجراءات المجلس فيما يتعلق بالصراع وعواقبه المتعددة الأوجه والأبعاد. وعلى الرغم من اعتماد المجلس للعديد من القرارات والبيانات المتعلقة بالحالة في سورية، لا بد من الإشارة إلى أن الحرب مستمرة مع ما تنطوي عليه من مسيرة فظائع جنائزية ومعاناة وتشريد قسري للمدنيين الأبرياء وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية في البلد.

وبالرغم من تعقيد الأزمة السورية، على المجتمع الدولي ألا يستسلم أو يدخر جهدا في المضي قدما بالعملية السياسية بهدف وضع نهاية للأزمة تكون دائمة ومقبولة لجميع الأطراف المعنية. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع أطراف الصراع إلى الاسترشاد بقوة المنطق لا منطق القوة وإلى الالتزام بحزم بالحوار بغية وضع حد لدوامة العنف التي لا نهاية لها.

من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. من شأن عملية سياسية شاملة فقط وضع حد للصراع، الذي تشير الأرقام الأولية إلى أن عدد الوفيات الناجمة عنه - كما ذكر، يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠، من بينهم ١٢ ٠٠٠ طفل. وجرح مئات الآلاف وشرد ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ داخليا وأصبح أكثر من ٤ ملايين لاجئين.

وترحب تشاد باجتماع الفريق الدولي لدعم سورية في نيويورك هذا الصباح وترحب بحرارة بالجهود الدبلوماسية المكثفة لمنظميه، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. ونأمل أن تتيح لنا الدينامية الجديدة التي أوجدتها مؤتمرات فيينا ونيويورك وعززها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذ للتو، تجاوز خلافاتنا وتعزيز انتقال سياسي وفقا لخريطة الطريق الموضوعة بالفعل وبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، مع الاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدتها واستقلالها. وفي هذا الصدد، نهيب بالجهات الفاعلة الإقليمية الاضطلاع بدور بناء بهدف تشجيع الأطراف على إبداء المرونة والالتزام بحسن نية ودون شروط مسبقة بالعملية السياسية.

إن خيار السلام يتطلب اختيارات صعبة وتنازلات من كلا الجانبين. ليست مواصلة الحرب كارثية فحسب، بل وتوفر تربة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة، الأمر الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة برمتها. وفي الواقع، فإن نطاق التهديد يحدق بجميع أنحاء العالم. وفي منطقة دمرتها أزمات عديدة كل منها على قدر خطورة الأخرى، فإن التسوية السريعة للأزمة السورية أمر ملح. وستتطلب المزيد من العمل والالتزام ببذل جهود مشتركة والتعاون من جانب جميع الشركاء الإقليميين والدوليين بهدف استعادة السلام في سورية. وعلى هذا الأساس، صوتت تشاد لصالح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، على أمل أن يساعد المجلس في تحقيق تقدم نحو تحقيق السلام في سورية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه المناسبة، بالنيابة عن الوزير كيري، لأتوجه بالشكر إلى جميع

أعضاء المجلس على التحرك السريع جدا اليوم في السعي إلى إيصال رسالة موحدة إلى العالم ووحدة الصف في اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). أعلم أن الأمر لم يكن سهلا بالنسبة لوفود عديدة، لذلك أتوجه بخالص امتنان وفدنا وجميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية الذين عملوا على القرار، وسعوا إلى تجسيد أحكامه الرئيسية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): لقد شهدت جلسة مجلس الأمن أمس (S/PV.7587) خطوة هامة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال اعتماده القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وها نحن اليوم نشهد جلسة أخرى على المستوى الوزاري أيضا يتعلق ببلدي، سورية.

وما أريده هنا، وفي هذا المجلس بالذات، هو أن تتم قراءة الوضع في بلدي، سورية بطريقة موضوعية وصحيحة، بدلا من اعتماد مواقف تؤدي إلى تصعيد الأزمة وإطالة أمدها، وإلى زيادة انتشار الفوضى والإرهاب وابتزاز الحكومة والشعب في بلدي. وتكرار الوصفات الفاشلة التي تسببت في تدمير وتخريب أكثر من بلد.

إن الحكومة السورية تريد أن تكون مكافحة الإرهاب مبنية على القانون والمبادئ؛ وليس بداعي الخوف أو كمجرد رد فعل على ما يحدث، هنا وهناك، خارج سورية من أعمال إرهابية.

لقد كانت الحكومة السورية منفتحة على أي مبادرات أو جهود صادقة لمساعدتها في الخروج من الأزمة الحالية. ولذلك، فقد أبدت، كما تعرفون، انطلاقا من مسؤولياتها الوطنية وحفاظا على مصالح شعبها، تعاونا والتزاما كبيرين مع جهود الأمم المتحدة، بدءا بمهمة السيد كوفي عنان، مرورا بمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي ووصولا إلى مهمة السيد ستافان دي ميستورا، الذي كان معنا قبل قليل وخرج من القاعة.

واليوم أكرر جاهزية الحكومة السورية للمشاركة الفعالة في أي جهد صادق يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي يقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري/السوري وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي، وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلام أراضيها.

وهو الأمر الذي أكدت عليه كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية. إلا أننا لاحظنا، مع بالغ الأسف، أن بعض الدول تؤكد على سيادة السورية في قرارات مجلس الأمن، لكنها تنتهكها على أرض الواقع، وذلك من خلال دعم المجموعات الإرهابية وإرسال الطائرات الحربية لقصف منشآتها النفطية والاقتصادية وبناها التحتية وفرض التدابير القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري.

إن نجاح أي مسار سياسي في بلدي، سورية، يتطلب انخراط الحكومة السورية فيه كشريك أساسي، كونها معنية قبل غيرها بهذا المسار. وبالتالي، لا بد من التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية حول مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المسار، إذا ما أردنا له النجاح.

وبالتوازي مع ذلك، فإن نجاح المسار السياسي يتطلب التزاما دوليا وإرادة سياسية حقيقية لدى الجميع، لا سيما الدول التي لديها تأثير مباشر على الأطراف التي تعيق المسار السياسي، وتلك الدول التي تمد المجموعات الإرهابية بإكسير الحياة. واللافت في هذا الصدد، أنه في حين يؤكد العالم بأسره بأنه ما من حل إلا الحل السياسي في سورية، هناك من لا يزال يهدد علنا بخفة وبعيدا عن أي مساءلة بأنه سيلجأ إلى ما يسميه الحل العسكري، ويطلق على مغامراته الفاشلة أسماء مثل، ”العواصف“ و ”البراكين“ و ”الأعاصير“. لقد بات أمرا مفروغا منه أن نجاح المسار السياسي في سورية يتطلب محاربة الإرهاب بشكل جماعي وفعال وجدي.

وفي هذا الصدد، يرحب بلدي سوريا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ويقدّر عاليا مبادرة الاتحاد الروسي

الصديق وجهوده الصادقة في تقديم هذا القرار الهام للغاية، الذي عزّز واستكمل وأضاف جوانب هامة لم يتم التركيز عليها بالشكل المطلوب في قرارات المجلس السابقة الخاصة بمكافحة الإرهاب، وذلك لجهة فرض التزامات واضحة وقوية على حكومات الدول الراعية للإرهاب في بلدي سوريا، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). كما أن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) لبّى الكثير من الشواغل التي دأب وفدنا على إثارتها طوال السنوات الماضية. وعليه، فقد انضم بلدي إلى قائمة الدول التي قدّمت القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ونأمل أن يشكل هذا القرار نقطة تحوّل في ردم الهوة بين النص والتطبيق، وأن يشكل أساسا لبناء تحالف دولي حقيقي لمكافحة الإرهاب. فنحن لا نريد تحالفات وهمية شكلية يقودها داعمو الإرهاب لإجهاض مضمون قرارات مكافحة الإرهاب، ولا نريد تحالفات انتقائية تنتهك سيادة الدول، أو تحالفات تقسيمية تخدم مشاريع داعش والقاعدة التي تروّج للفكر التكفيري.

ونحن ندرك بأن إعادة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء سوريا تتطلّب، في مقدمة ما تتطلّبه، أن يتم التصدي فورا للخطر الذي يشكّله الإرهاب في إطار الشرعية الدولية، والتعامل أيضا مع المعطيات على أرض الواقع، وذلك بطريقة عملية. وعليه، فإن الحكومة السورية مستعدة لوقف الاشتباكات في المناطق التي يتواجد فيها المسلحون السوريون بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، بما يضمن عودة الحياة الطبيعية ومؤسسات الدولة والخدمات العامة إلى تلك المناطق، وبحيث يقوم المسلحون بالتخلي عن السلاح في مقابل تسوية أوضاعهم والعفو عنهم. ونحن لدينا العديد من التجارب الناجحة في هذا الصدد، كما أن هناك تجارب أخرى يتم إنجازها حاليا. لذلك، فإن الحكومة السورية تسعى إلى التوسع في إجراء هذه المصالحات لإعادة الأمن والاستقرار. أمّا المجموعات الإرهابية والمرتزقة مثل داعش وجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية المماثلة، فإن الحكومة السورية لا تتحاور معها، وستستمر في محاربتها حتى القضاء عليها.

إن كل السوريين الشرفاء مدعوون إلى المشاركة في العملية السياسية على أسس وطنية للمضي قدما في تطوير سوريا وبنائها وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعها. وعلى السوريين جميعا أن يضعوا نصب أعينهم حقيقة أن الحل لا يمكن أن يكون إلاّ سوريّاً وعبر عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة، وذلك عبر الحوار الوطني الذي يضم الجميع تحت سقف الوطن، وصولا إلى إقامة دولة علمانية تعددية يتساوى فيها الجميع أمام حكم القانون، دولة تتوفر فيها الفرص دون تمييز ويختار فيها الشعب السوري، وحده، قيادته بشكل حرّ ونزيه وشفّاف ودون أي تدخل خارجي.

ختاما، استوقفتني مفارقة هامة في بيانات بعض المتكلمين اليوم، وهي أنهم أكدوا من جهة على أن الشعب السوري هو وحده مَن يقرر مستقبله بنفسه دون تدخل خارجي، في حين أنهم تدخلوا في قضايا سيادية تتعلق بمقام الرئاسة في بلدي، وهو أمر يخصّ الشعب السوري وحده، كما ورد في الفقرة ١ من منطوق قراركم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، "يشدّد على أن الشعب السوري هو مَن سيقرر مستقبل سوريا".

إن هذا النمط من المساس تحت قبة مجلس الأمن بأحد أركان السيادة في بلدي إنما يفضح النوايا الحقيقية لسياسات بلدان أولئك المتكلمين الذين خرجوا عن أحكام القرار قبل أن يجف الحبر الذي كتب هذا القرار به، وهو قرار وافقوا عليه للتو وبدأوا بتفسير أحكامه على هواهم. إن هذا السلوك لا يبشّر بالخير، ولا يشجع على الثقة بما نراه وبما نسمعه.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.